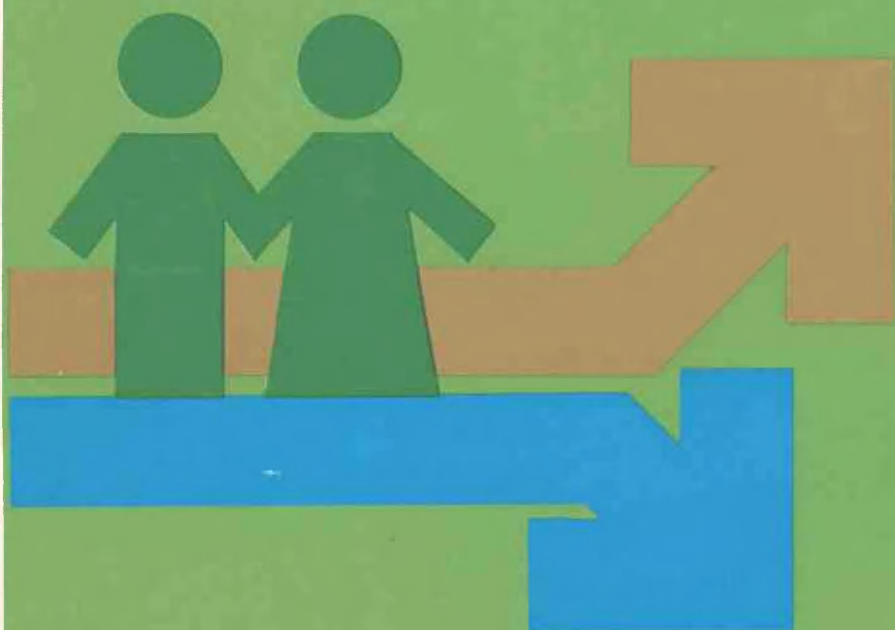


مفهوم الاستهلاك في المجتمع الاشتراكي



د. صالح درديرة

عبدالله بن يوسف بن النعمان

مفهوم الاستهلاك في المجتمع الاشتراكي

مفهوم الاستهلاك في المجتمع الاشتراكي

محمّد يوسف الناصري

د. صالح درديره

رقم الإيداع بدار الكتب الوطنية - بنغازي
219 - 1986 م

الطبعة الأولى

1399 و.ر.
1989-1990 م.

جميع الحقوق محفوظة
للمركز العالمي لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر
عند نقل أي فقرة من فقرات هذا الكتاب يرجى ذكر المصدر

مكتبة يوسف القبيسي

الوقت ذاك

«إن الغاية النهائية للحياة هي أن يكون الإنسان حراً سعيداً
تلك هي الرسالة التي يحملها الكتاب الأخضر إلى شعوب
الأرض...».

مقدمة

حاولت المجتمعات البشرية ولا زالت تحاول إشباع حاجاتها وتحسين مستوى معيشتها من خلال استغلال الموارد والإمكانيات الاقتصادية المتاحة لديها، ولقد كان من اهتمامات الفكر الاقتصادي توضيح العوامل التي تؤثر في الاستهلاك وإشباع الحاجات إذ رؤى بأن أغلب السلع والخدمات اللازمة لإشباع حاجات الإنسان لا يجدها المرء حيث يريدتها وبالكميات التي يرغبها، بل لابد له أن يقوم بإنتاجها⁽²⁰⁾.

والغرض من إنتاج أى سلعة هو تحقيق الاستفادة منها، سواء كان من خلال الاستهلاك المباشر أو الاستخدام الوسيط والاستثماري، ويترتب على استهلاك أى سلعة تحقيق منفعة إذا كانت هناك حاجة إلى هذه السلعة، بينما لا يحقق الاستهلاك أى منفعة إذا انتفت الحاجة.

وطبقاً لقانون المنفعة الحدية تسمى المنفعة الإضافية المحققة بزيادة وحدة استهلاكية بالمنفعة الحدية للسلعة، واستخلاصاً من هذا القانون حددت العلاقة المباشرة بين الدخل والميل للاستهلاك⁽¹⁾، فعلى صعيد

الأفراد يزداد الميل للإنفاق والاستهلاك كلما ارتفع الدخل والعكس صحيح، وهذا ما ينطبق على الصعيد الوطنى أى على القطاع الاستهلاكى بأكمله.

ويعتبر توزيع الدخل من أهم العوامل الموضوعية بعد أهمية الدخل فى تأثيره على الميل للاستهلاك فقد بين كينز⁽³⁾ أن الميل الحدى للاستهلاك عند الدخول المنخفضة، يكون أكبر من الميل الحدى للاستهلاك عند الدخول المرتفعة، أى أن نسبة كبيرة من دخول المجتمعات الفقيرة تنفق على الاستهلاك وخاصة من حيث الحجم، أما من حيث الكيف فإن الدخل هو العامل الرئيسى فى توجيه أنماط الاستهلاك، حيث ينص قانون انجل بأن نسبة الإنفاق على المواد الغذائية دالة متناقصة للدخل⁽⁴⁾ وينطبق هذا القانون على نمط استهلاك الأفراد، وينطبق كذلك على نمط الاستهلاك بأى مجتمع من المجتمعات. وبالإضافة إلى أهمية مستوى الدخل ومدى توزيعه، هناك عوامل ثانوية أخرى كثيرة تؤثر فى الاستهلاك، فيزداد طلب الأفراد إذا توقعوا ارتفاعاً فى الأسعار أو إذا اعتقدوا أن السلع لن تتوفر فى المستقبل، أو إذا اعتقد الأفراد أن الأموال التى لا ينفقونها فى شراء أشياء يستهلكونها ستضيع عليهم وهكذا⁽¹⁶⁾.

وقد سلكت مختلف المجتمعات البشرية منهجيات ومفاهيم استهلاكية مختلفة طبقاً لنظريات ونظم اقتصادية متباينة وذلك بهدف تحقيق الإشباع لحاجات تلك المجتمعات، ومع ذلك فإن المشكل الاقتصادى لا زال قائماً، ولم يتحقق الإشباع المرغوب لحاجات الإنسان فى أغلب المجتمعات وبالذات فى الدول النامية، بل لم يتحقق أيضاً لبعض فئات المجتمع فى أغنى دول العالم فى هذا العصر.

والهدف من هذا البحث محاولة متواضعة للوصول إلى تصور عملى لمفهوم الاستهلاك فى المجتمع الاشتراكى الجماهيرى تطبيقاً للنظرية العالمية الثالثة مع الاستفادة بقدر الإمكان من التجارب الإيجابية للفكر

الإنسانى فى النظم الاقتصادية التاريخية. ولذلك فإن البحث سيتناول
المواضيع الآتية:

أولاً: توجهات الاستهلاك فى النظرية العالمية الثالثة.

ثانياً: خصائص الاستهلاك فى النظم الاقتصادية التاريخية.

ثالثاً: الاستهلاك فى الجماهيرية.

رابعاً: مفهوم الاستهلاك فى المجتمع الاشتراكى الجماهيرى.

الفصل الأول

توجهات الاستهلاك في النظرية العالمية الثالثة
(الفصل الثاني من الكتاب الأخضر)

تضمن الفصل الثاني من الكتاب الأخضر (حل المشكل الاقتصادي) العديد من التوجهات ذات العلاقة بالاستهلاك بصورة مباشرة أو غير مباشرة، تربط حرية وسعادة الإنسان بمقدار إشباع حاجاته المادية والمعنوية، كما تضمن الأسس والمبادئ الكفيلة بتنظيم المجتمع وزيادة إنتاجه وإنتاجيته، والتوزيع العادل للنتاج بين أفرادها حسب ما يقدم كل منها من إنتاج أو خدمة، وبما يحقق مستوى أفضل من الاستهلاك وإشباع الحاجات.

وسنحاول في هذا الفصل مناقشة أهم التوجهات المشار إليها:

1 - في الحاجة تكمن الحرية:

إن تحرير الحاجات ومن ثم تحقيق الإشباع منها هو أساس حرية وسعادة الإنسان وهي أهم غايات المجتمع الاشتراكي الجديد، فلا يمكن للإنسان أن يكون حراً وحاجاته يسيطر عليها أو يتحكم فيها الغير، أي إنه

من الضروري تحرير الحاجات أولاً، بحيث يكون فى الإمكان تحقيق الإشباع من تلك الحاجات.

« إن غاية المجتمع الاشتراكى الجديد هو تكوين مجتمع سعيد لأنه حر وهذا لا يتحقق إلا بإشباع الحاجات المادية والمعنوية للإنسان، وذلك بتحرير هذه الحاجات من سيطرة الغير»⁽¹⁾

بل إن تحقيق الحرية والسعادة الكاملة مرتبط بتحقيق الإشباع الكامل للحاجات.

2 - ما هى الحاجة ؟

لم يتعرض الفصل الثانى من الكتاب الأخضر إلى تعريف الحاجة إلا أنه حدد الحاجات المادية الضرورية الماسة للإنسان حيث تبدأ من الملبس، والطعام، والمركوب، والمسكن⁽²⁾ وهى الحاجات التى ركز الكتاب الأخضر على ضرورة تحريرها وضرورة امتلاكها من قبل الأفراد امتلاكاً شخصياً، وأن لا تكون عرضة للسلب من أى جهة فى المجتمع، وإلا عاش الفرد فى قلق يذهب بسعادته المتوخاة فى المجتمع الاشتراكى الجديد أى أن تحرير الحاجات الشخصية وامتلاكها من قبل الأفراد أساس ضرورى لحرية المجتمع.

وحيث إن الكتاب الأخضر حدد فقط الحاجات الضرورية الماسة والشخصية فذلك لا يعنى عدم وجود حاجات أخرى يحتاجها الإنسان إلا إنها ليست ضرورية بدرجة كبيرة خاصة وإنه فى إمكان الإنسان أن يعيش بدونها، كما يعنى عدم الإشارة إليها بعدم محدودية الحاجات من الناحية النظرية.

(1) الفصل الثانى، من الكتاب الأخضر، ص 19.

(2) الفصل الثانى، من الكتاب الأخضر، ص 33.

3 - الإنتاج وعلاقته بالاستهلاك وإشباع الحاجات :

لم يحدد الكتاب الأخضر مستوى أو نوعية الحاجات المادية والمذكورة سلفاً، والتي ينبغي تحقيق الإشباع منها، إلا أنه وبطريق غير مباشر أشار إلى أن مستوى الإشباع من الحاجات يعنى مستوى الاستهلاك، وذلك من خلال توضيحه للعلاقة بين الإنتاج وكل من الاستهلاك وإشباع الحاجات فى الفقرتين الآتيتين :

أ - تعرض للعلاقة بين الإنتاج والاستهلاك عندما تحدث عن وضع العمال فى النظم الاقتصادية التاريخية، حيث يعاملون بالأجر ويقومون بعملية إنتاج لصالح رب العمل، الذى أستاذجهم لينتجوا له إنتاجاً، سواء كان ذلك فى القطاع الخاص فى النظام الرأسمالى، أو لدى القطاع العام فى النظام الشيوعى .

وفى جميع الحالات فإنهم لا يستهلكون إنتاجهم، بل اضطروا للتنازل عنه مقابل أجره، أى إن العمال تمكنوا فقط من الحصول على مستوى من الأجر، يحقق لهم مستوى من الاستهلاك أقل من قيمة إنتاجهم، بينما استحوذ صاحب العمل فى الأنظمة الاقتصادية على الباقي من قيمة إنتاج العمال .

وحرموا من تحقيق مستوى أفضل من الاستهلاك، والذى من حقهم الحصول عليه طبقاً للقاعدة السليمة « الذى ينتج هو الذى يستهلك »⁽¹⁾ .

ب - أشار الكتاب الأخضر إلى العلاقة بين الإنتاج وإشباع الحاجات، حينما أشار إلى المرحلة النهائية، التى سيصل إليها المجتمع الاشتراكى، وهى مرحلة اختفاء الربح والنقود، وذلك عندما يتحول

(1) الفصل الثانى، من الكتاب الأخضر، ص 4 .

المجتمع إلى مجتمع إنتاجى بالكامل ويبلغ الإنتاج درجة إشباع الحاجات المادية لأفراد المجتمع.

ويستنتج من الفقرتين السابقتين بأن الحاجات، وكذلك مستوى إشباعها أو مستوى الاستهلاك منها محددة تلقائياً بمستوى الإنتاج.

وتتطور الحاجات وتنوع بقدر تطور وتنوع الإنتاج، ويمكن بلوغ حد إشباع الحاجات المادية، وتحقيق المستوى الأمثل من الاستهلاك فقط عند تحويل المجتمع إلى مجتمع إنتاجى بالكامل، وهى غاية المجتمع الجديد.

وفى المرحلة الانتقالية للمجتمع الاشتراكى الجديد، فإنه يمكن زيادة الاستهلاك فقط عندما تسبقه زيادة فى الإنتاج والأطروحات « الذى ينتج هو الذى يستهلك »⁽¹⁾ أو بمعنى الذى ينتج هو الذى يشبع حاجاته، أو الذى لا ينتج لا يأكل إلا العجزة موجهة للمجتمع ولأفراده القادرين على العمل والإنتاج، وتقديم الخدمات.

فالمجتمع الذى ينتج هو الذى يستهلك، فإذا استهدف المجتمع زيادة استهلاكه، أو تحقيق إشباع أكبر لحاجاته فعليه بزيادة إنتاجه أولاً، بل إنه نظراً لأن الزيادة فى الإنتاج تتطلب استثمار جزء من الإنتاج الحالى فى توسيع القاعدة الاقتصادية، لذلك فإن الإنتاج ينبغى أن يكون دائماً أكبر من الاستهلاك، أو بمعنى آخر تقليص الاستهلاك فى الوقت الحاضر بغرض تحقيق المستوى الأفضل من الاستهلاك فى المستقبل

وهكذا بالنسبة للفرد القادر على العمل، فإن مستوى استهلاكه وأفراد عائلته القصر مرتبط بمستوى إنتاجه^(*).

(1) الفصل الثانى، من الكتاب الأخضر، ص 4.

(*) يساهم المجتمع بجزء من قيمة استهلاك الأطفال فى العائلة الكبيرة خاصة الاستهلاك العام.

فلا يجوز لأى فرد فى المجتمع الإشتراكى أن تكون قيمة استهلاكه أكبر من قيمة إنتاجه وذلك من خلال استحواذه بطرق غير مشروعة على جهد وحق الآخرين، وأى فرد فى المجتمع يسعى إلى تحقيق دخل أكبر من قيمة الإنتاج أو الخدمة التى يقدمها يعتبر معتدياً على جهد غيره.

وإن المجتمعات مهما كان مستوى تطورها فهى فى حاجة ماسة إلى الحاجات الضرورية والمتمثلة فى الملبس، والطعام، والمركوب، والسكن، إلا أن المستوى والنوعية المطلوبة قد تختلف حسب تطور المجتمع، وحسب مستوى ونوعية الإنتاج الذى يتمكن من تحقيقه.

فالمجتمعات البدائية والمتخلفة جداً، قد يحتاج الفرد فيها إلى نوع أو مستوى من الملابس يوفر الوقاية من البرد والحر، وقد يحتاج من الطعام ما يكفي لبقائه حياً، وما يمكنه من القيام بالأنشطة الاعتيادية والضرورية لاستمرار حياته وقد تكون الحاجة محصورة فى أنواع محدودة من الأطعمة.

وبالنسبة للسكن، فيمكن إشباع الحاجة بالسكن فى بيت من الشعر أو كهف أو ما شابه ذلك، ويمكن ملاحظة بعض أفراد المجتمع الذين ما زالوا يفضلون الحياة فى البادية، ولا يشعر أحدهم بالراحة عندما ينام فى بيت مسقوف مبنى بالطوب بل ويتمتع بصحة أفضل من الذين يعيشون فى القرى والمدن.

ومن حيث المركوب الذى احتاج إليه الإنسان منذ العصور الأولى للحياة البشرية فقد يكون حيواناً (مثل الحمار والحصان) إلخ.. وبقدر تطور المجتمعات وتطور قدراتها التقنية والعلمية، والإنتاجية تتطور حاجاتها ويتحقق مستوى الإشباع لها، فتتطور الحاجات من ملبس بسيط ومحدود إلى ملابس مختلفة ومتنوعة قد تصل إلى حد البذخ.

وكذلك بالنسبة للسكن فقد يتطور من كوخ أو بيت من الشعر أو كهف إلى منزل بسيط مبنى بالطوب، إلى منزل حديث يتوفر فيه الحد المطلوب من الشروط الصحية الضرورية، أو يكون قصراً مبطناً بالرخام

والفسيفساء لا يعود على المجتمع بأية فوائد إضافية بل يعود عليه بالضرر عندما يكون هناك أفراد من المجتمع يعانون من مشكل سوء السكن

ونفس الشيء بالنسبة للمركوب فقد يكون حيواناً كما أسلفنا، أو يتطور إلى وسيلة ركوب آلية، كأن يكون المركوب دراجة عادية، أو دراجة نارية، أو أتوبيساً عاماً، أو سيارة بدرجات مختلفة من التطور، أو تكون طائرة أو ربما أبعد من ذلك من مراحل متقدمة من تطور وتقدم الإنسان

وفي جميع مراحل التطور الاجتماعي والاقتصادي، فإن تطور الحاجات سواء كانت ضرورية أو غير ضرورية، وكذلك مستوى إشباعها مرتبط بمدى تطور الإنتاج ومدى توزيعه، وذلك يعنى أنه فى الإمكان تحديد حاجات المجتمع والتي ينبغى إشباعها فى أى مرحلة من مراحل ذلك المجتمع وفقاً لما حققه من إنتاج.

وإن تحقيق المزيد من إشباع الحاجات، يتطلب دفع المجتمع إلى المزيد من الخلق والإنتاج.

وحيث إن هناك اختلافاً فى قدرات الأفراد على الإنتاج: فقد يترتب عليه الاختلاف فى القدرة على إشباع الحاجات، لذلك ينبغى أن لا تعطى الصلاحية لتحديد حاجات المجتمع لأى فئة أو طبقة معينة فى المجتمع كما هو الحال فى النظم الاقتصادية المعاصرة، بل ينبغى أن يشارك كل المجتمع فى تحديدها من خلال تطبيقه لديمقراطيته الشعبية المباشرة فى مؤتمراته الشعبية.

4 - عوامل زيادة الإنتاج:

حيث إن الإنتاج هو العامل المحدد للاستهلاك ولمستوى إشباع الحاجات فقد تضمن الفصل الثانى من الكتاب الأخضر، الأسس الكفيلة بزيادة الإنتاج وبالتالي إمكانية زيادة الاستهلاك وإشباع الحاجات.

أولاً: إن أحد العوامل الأساسية لزيادة الإنتاج يكمن فى ضرورة

الغاء نظام التعامل بالأجر فى القطاعات الإنتاجية (وخاصة الأجر الشهرى أو
اليومى) لأن العمل مقابل أجر لا يوفر الحافز لزيادة الإنتاج «إن العمل مقابل
أجرة إضافة على كونه عبودية للإنسان هو عمل بدون بواعث على العمل،
لأن المنتج أجبر وليس شريكاً»⁽¹⁾. . . «إن الذى يعمل لنفسه مخلص فى
عمله الإنتاجى دون شك، لأن باعته على الإخلاص فى الإنتاج هو اعتماده
على عمله الخاص لإشباع حاجاته المادية، والذى يعمل فى مؤسسة
اشتراكية هو شريك فى إنتاجها مخلص فى عمله الإنتاجى دون شك، لأن
باعته على الإخلاص فى الإنتاج هو حصوله على إشباع حاجاته من ذلك
الإنتاج، أما الذى يعمل مقابل أجر ليس له باعث على العمل»⁽²⁾.

«إن العمل بالأجرة يواجه عجزاً فى حل مشكلة زيادة الإنتاج سواء
كان خدمات أم إنتاجاً، لأنه يواجه تدهوراً مستمراً لأنه قائم على أكتاف
الأجراء»⁽³⁾.

وتفادياً لنظام الأجر فإن الفصل الثانى من الكتاب الأخضر حدد
مجالات ووسائل إشباع الحاجات، «فالإنسان فى المجتمع الإشتراكى إما
أن يعمل لنفسه لضمان حاجاته المادية أو أن يعمل بمؤسسة اشتراكية يكون
شريكاً فى إنتاجها، أو أن يقوم بخدمة عامة للمجتمع ويضمن له المجتمع
حاجاته المادية»⁽⁴⁾.

وتطبيقاً للأطروحة السابقة فإن النسبة الأكبر من أفراد المجتمع
وخاصة فى الدول النامية، ستعمل إما لنفسها لضمان حاجاتها المادية، أو
ستعمل بمؤسسة اشتراكية «شركاء لا أجراء» تكون شريكة فى إنتاجها.

وحينما يتبين للفتات المذكورة من المجتمع بأن الزيادة فى الإنتاج

(1) الفصل الثانى، من الكتاب الأخضر، ص 22.

(2) الفصل الثانى، من الكتاب الأخضر، ص 22.

(3) الفصل الثانى، من الكتاب الأخضر، ص 23.

(4) الفصل الثانى، من الكتاب الأخضر، ص 19.

ستمكّنها من الحصول على دخل أعلى وتحقيق مستوى أفضل من الاستهلاك وإشباع الحاجات فإن ذلك سيدفعها ذاتياً إلى بذل جهد أكبر مع زيادة القدرة الكفاءة فى الإنتاج.

ويمكن الملاحظة بسهولة بالنسبة لإمكانية الزيادة فى الإنتاج والإنتاجية عند المقارنة بين المنتجين عندما يعملون بالقطعة بدلاً من الأجر، والفلاح الذى يعمل فى مزرعته الخاصة، أو يعمل بالأجر لدى صاحب مزرعة، وكذلك سائق سيارة الشحن الذى يقود سيارته الخاصة، أو السائق الذى يعمل بالأجر.

فالفئة الأولى تعمل دائماً بفعالية، وتسعى لتحقيق أكبر قيمة من الدخل فى أقل وقت ممكن، بينما تعمل الفئة الثانية دائماً بفعالية منخفضة لأنه لا يهتم كثيراً بالزيادة فى الإنتاج، والذى يهتمها فقط هو العمل بقدر ضمان الحصول على الأجر المقرر، فبالغاء نظام التعامل بالأجر، وتطبيق نظام الشركاء فى الوحدات الإنتاجية الكبيرة، وخاصة فى المجال الصناعى، وتوسيع القاعدة بالنسبة للذين يعملون لأنفسهم وخاصة فى القطاع الزراعى والحرفى وبعض الخدمات، وخلق الإدارة ذات الكفاءة العالية فى الخدمة العامة يؤمل أن يتمكن المجتمع من الزيادة فى الإنتاج وبالتالي تحقيق المستوى الأفضل من إشباع الحاجات.

أما بالنسبة للذين يقدمون خدمة عامة للمجتمع، ويضمن لهم المجتمع حاجاتهم المادية، أو بمعنى آخر يمنحون مرتباً أو دخلاً يكفى لإشباع حاجاتهم المادية، لأنهم لا ينتجون إنتاجاً مادياً يمكن أن يكونوا شركاء فيه، بل يقدمون خدمات لإشباع حاجات لا يمكن للمجتمع أن يستغنى عنها، مثل الأمن والدفاع والصحة والتعليم والخدمات الاجتماعية الأخرى فإن مستوى الإشباع الذى من حقهم الحصول عليه أن يكون متساوياً مع مستوى الإشباع المحقق، أو الممكن تحقيقه لفئات المجتمع الأخرى التى تعمل لنفسها أو تعمل فى مؤسسة اشتراكية، أى إن الدخول المحققة للعاملين فى القطاعات الإنتاجية هى الأساس لتحديد الدخول

للذين يقدمون خدمة عامة، فالمهندس الذى يقوم بتقديم خدمة عامة، من حقه الحصول على الحاجات التى يتحصل عليها نظيره الذى يعمل بمؤسسة اشتراكية، وقد يكون دخل المهندس فى قطاع الخدمة العامة أكبر أو أصغر قليلاً مما يحصل عليه نظيره فى المؤسسة الاشتراكية وذلك بما يحقق الاستخدام الأمثل للقوى العاملة وتوزيعها بين القطاعات الاقتصادية المختلفة، وبما يحقق أكبر زيادة فى الإنتاج وأفضل خدمات.

ولتحقيق الاستخدام الأمثل للقوى العاملة، قد يتطلب الأمر حرية انتقال القوى العاملة من مجال لآخر وفق أسس وضوابط يقرها المجتمع.

ثانياً: يكمن العامل الثانى لزيادة الإنتاج فى تحديد النشاط الاقتصادى لأفراد المجتمع القادرين على العمل فى المجتمع الاشتراكى الجديد «بأنه نشاط إنتاجى من أجل إشباع الحاجات العادية، وليس نشاطاً غير إنتاجى، أو نشاطاً يبحث عن الربح من أجل الادخار الزائد عن إشباع الحاجات والذى لا إمكانية له بحكم القواعد الاشتراكية الجديدة»⁽¹⁾.

ويمكن تعريف النشاط الإنتاجى بذلك النشاط الذى يساهم به الفرد فى زيادة الإنتاج ويمكن اعتبار النشاط الاقتصادى نشاطاً إنتاجياً سواء كان ذلك فى المجالات التى تؤدى إلى إنتاج مادية كالزراعة، والصناعة، أو تلك المجالات التى تقدم من خلالها خدمات ضرورية للمجتمع.

وفيما يلى أمثلة للأنشطة الاقتصادية غير الإنتاجية التى قد تعود على صاحبها بنصيب من ثروة المجتمع دون مشاركته، فى إنتاج تلك الثروة، وذلك يعنى استحواذه على جهد أفراد آخرين، أو على حق أفراد آخرين كما فى حالة الدول النفطية.

أ - الكسب من وراء اكتناز الذهب والنقود كقوله تعالى ﴿والذين يكتزون الذهب والفضة ولا ينفقون فى سبيل الله﴾.

(1) الفصل الثانى، من الكتاب الأخضر، ص 20.

ب - أفراد المجتمع الذين يعتمدون فى إشباع حاجاتهم على الفوائد التى يحصلون عليها من أموالهم المستثمرة، والمتحصل عليها من استغلال جهد الآخرين، أو عن طريق الإيجارات المرتفعة، أى إنهم فى هذه الأحوال لا يشاركون فى الإنتاج

ج - أفراد المجتمع الذين يكونون فى حالة بطالة مقنعة سواء فى القطاع الإنتاجى أو الخدمى، والذين يمكن الاستغناء عنهم دون تأثر الإنتاج أو الخدمة.

د - الأفراد الذين يعملون بقطاع الخدمة العامة، ويتقاضون دخولاً شهرية لغرض إشباع حاجاتهم، مقابل تقديم خدمة عامة ولمدة عدد ساعات محدودة فى اليوم، وفى الأسبوع، ولا يقدمون الخدمة المطلوبة منهم فعلاً إلا فى عدد محدود من الساعات، وتستغل بقية الساعات إما فى التواجد فى موقع العمل دون تقديم الخدمة، أو عدم الحضور إلى العمل أو الخروج منه فى غير الوقت المحدد لذلك، أو الخروج أثناء ساعات الدوام، وبصفة متكررة لقضاء بعض المصالح الشخصية ولو كانت أنشطة اقتصادية إنتاجية، لأنها ستعود بالفائدة على ذلك الفرد من المجتمع فقط، واقتطعت من الوقت الذى من المفروض أن تقدم فيه خدمة للمجتمع، وفى هذه الحال. فإن الدخل المتحصل عليه مقابل الساعات التى لم يتم فيها تقديم الخدمة يعتبر سرقة واعتداء على جهد وحق الآخرين.

فالكيماوى فى المختبر مطلوب منه أن يعمل ساعات العمل الرسمية كاملة، إما فى الإعداد أو القيام بالتحليل، أو الاختبارات المطلوب القيام بها أو زيادة الاطلاع على آخر ما توصل إليه العلم فى مجاله وهكذا، لا أن يعمل ساعتين فقط يومياً عملاً حقيقياً وهذا يعتبر نشاطاً إنتاجياً، بينما يستغل بقية الوقت فى نشاط اقتصادى غير إنتاجى كما أوضحنا، بينما المنتج الذى يعمل على الآلة فى

المصنع، ليس له إلا أن يعمل الساعات الرسمية كاملة غير منقوصة، لأنه بغيا به ربما يتوقف المصنع عن الإنتاج.

ونفس الوضع قد يحدث بالنسبة للمنتجين فى القطاعات الإنتاجية مما يؤدى إلى عدم تحقيق الزيادة المطلوبة فى الإنتاج.

هـ - يعتبر النشاط الاقتصادى غير إنتاجى ، عندما يقوم قطاع الخدمة العامة بتكليف المستخدمين بتقديم خدمات لا ضرورة لها ، ومثال ذلك استصدار شهادات الميلاد ، والوضع العائلى وما شابه ذلك بصورة متكررة ، ودون فائدة ولو كان الغرض من ذلك حصيلة الخزانة العامة من أموال الدفعة .

وبتطبيق قاعدة النشاط الاقتصادى الإنتاجى على العاملين بالخدمة العامة أيا كان موقعهم ، وكذلك على المنتجين وبالقطاعات الاشتراكية ، وذلك بتطبيق نظام العقاب والثواب التى هى مسؤولية اللجان الشعبية ، ستمكن من تقديم أفضل الخدمات بنسبة أقل من العمالة ، وذلك يوفر نسبة أكبر من العمالة للقطاعات الإنتاجية مما يؤدى إلى زيادة الإنتاج للمجتمع ، وبالتالي تتحقق له الزيادة الحقيقية فى الاستهلاك وإشباع الحاجات .

وبالنسبة للأنشطة الاقتصادية التى تبحث عن الربح وبما لا يتناسب ومساهمتها فى الخدمة أو الإنتاج ، من أجل تحقيق الادخار الزائد عن إشباع الحاجات ، فإنها تشمل قيام القطاع الخاص بنشاط التجارة ذى الجهد القليل والربح الوفير ، وكذلك الأنشطة الاقتصادية التى ترتبط باستغلال الأجراء لصالح أفراد المجتمع المالكين لعوامل الإنتاج وذلك يمكنهم من تحقيق أكبر ادخار يفوق إشباع حاجاتهم ، هذا بالإضافة إلى أن امتلاك عوامل الإنتاج قد يكون أصلاً نتيجة للاستحواذ على جهد أو حق الآخرين من أفراد المجتمع وهذا هو السر فى منع مثل هذه الأنشطة الاقتصادية .

ومع ذلك فإن استبدال الأنشطة الاقتصادية بأنشطة اقتصادية يسيطر عليها التعامل بالأجر الذى لا يوفر البواعث على الإنتاج ، قد يؤدى إلى

تخفيض الكفاءة الاقتصادية وانخفاض الإنتاجية، وخاصة فى بعض القطاعات الخدمية الحساسة التى ترتبط بالإنتاج وأفضل مثل على ذلك تسويق الإنتاج الزراعى من الخضروات والفواكه ويمكن تفادى ذلك إضافة إلى تطبيق نظم الشركاء لا أجراء، والذين يعملون لأنفسهم بالبحث عن نظام وأسلوب تطبقى للتجارة يتناسب وتوجهات النظرية العالمية الثالثة وما يكفل القضاء على الاستغلال وتحسين الكفاءة الاقتصادية فى نفس الوقت.

5 - وسائل توزيع الدخل :

إضافة إلى اهتمامات النظرية العالمية الثالثة بحرية الإنسان، وذلك بتحرير حاجاته الضرورية من سيطرة الغير أيا كان، ووضع الأسس الكفيلة بزيادة الإنتاج الذى هو الأساس لتحقيق مستوى أفضل من الاستهلاك وإشباع الحاجات فإنها لم تغفل أهمية التوزيع العادل لثروة المجتمع الذى من شأنه أن يؤدى إلى إشباع حاجات أفراد المجتمع بدرجات متقاربة، مما يضى على المجتمع السعادة والهناء، وذلك من خلال العلاج الجذرى لمشكل سوء توزيع الدخل، الذى تعاني منه معظم شعوب العالم وخاصة تلك التى تطبق النظم الرأسمالية، حيث إن الاختلاف الكبير فى الدخول والتى هى نتيجة للاستغلال، وحصول بعض أفراد المجتمع نتيجة لقيامهم بنشاط غير إنتاجى أو نشاط يبحث عن الربح، أو نشاط اقتصادى نتج عنه استغلال أفراد آخرين، واستحوذوا على جزء من إنتاجهم، فإن ذلك سيمكن بعض فئات المجتمع من الحصول على نصيب الأسد من ثروة المجتمع، وتتمكن من إشباع حاجاتها بدرجة أعلى بكثير مما ينبغى أن يكون عليه مستوى إشباع الحاجات فى ذلك المجتمع حسب تطوره الإنتاجى كما يمكنها من القيام بالاستهلاك الترفى وكذلك تحقيق الادخار الذى يعتبر ما فوق إشباع الحاجات، ويترتب على ما سبق وجود فئات من المجتمع، ربما تكون قد قامت فعلاً بعملية الإنتاج لكنها حرمت من حقها كاملاً فيه وإن مستوى إشباع حاجاتها الضرورية يكون عادة أقل بكثير مما ينبغى أن يكون عليه مستوى الإشباع فى ذلك المجتمع.

وإن وجود فئات فى المجتمع قادرة على تخصيص جزء من دخلها الزائد عن الحاجة إلى استهلاك السلع الكمالية، يؤدى إلى الإضرار بالمجتمع من خلال محاولة الفئات ذات الدخل المحدود محاكاة ذوى الدخل المرتفع فى امتلاك أو اقتناء بعض السلع الكمالية، والتضحية ببعض الحاجات الضرورية، حيث تضطر الأسرة الفقيرة مثلاً إلى شراء إذاعة مرئية ملونة، أو بعض الأثاث والملابس الفاخرة دون التمكن من الحصول على الغذاء والأكثر ضرورة وفائدة للأسرة.

هذا بالإضافة إلى أن الاختلاف الكبير فى الدخل يعتبر من أهم مسببات الكثير من المشاكل الاجتماعية حيث يؤدى إلى التباغض والتباعد بين أفراد المجتمع بل وبين أفراد الأسرة الواحدة فى الكثير من الأحيان. فالمجتمع عادة ما يقيم الإنسان خاصة فى النظم الرأسمالية من خلال ما يملكه من ثروة بغض النظر عن الطريقة التى تحصل بها على تلك الثروة، مما يدفع أفراد المجتمع إلى البحث عن المال بكل الوسائل ولو كان بالطرق غير المشروعة.

وقد عالج الفصل الثانى من الكتاب الأخضر موضوع توزيع الثروة والدخل بين أفراد المجتمع عن طريق امتلاك واستعمال عوامل الإنتاج بطريقة تؤدى إلى زيادة الإنتاج وفى نفس الوقت التوزيع العادل للثروة.

فقد أقر الفصل الثانى من الكتاب الأخضر، امتلاك عوامل الإنتاج أو وجود القطاع الخاص تحت شروط محدودة، حيث إنه يجوز للأسرة الواحدة أن تمتلك مصنعاً صغيراً أو مزرعة يتم تشغيلها بواسطة أفراد تلك الأسرة فقط « أن يعمل لنفسه لضمان حاجاته المادية»، أو امتلاك سيارة شحن «السيارة لمن يقودها» مع عدم أحقية الأسرة فى استعمال عوامل الإنتاج المذكورة فى استغلال أفراد من المجتمع من خارج نطاق الأسرة، وذلك بتشغيل بعض العمال بالأجر، بهدف زيادة الأرباح على اكتاف أولئك الأجراء.

وفى هذه الحالة لن يكون فى إمكان الأسرة صاحبة المصنع أو

المزرعة أو سيارة الشحن أن تحصل على دخل يفوق إشباع حاجة أفرادها، لأن الأسرة لم تتمكن من الحصول على زيادة فى الدخل نتيجة لاستغلال جهد الآخرين.

أما بالنسبة للمصانع ووحدات الإنتاج الكبيرة فلا يجوز للأفراد امتلاك عوامل الإنتاج فيها، وتكون مملوكة للمجتمع، أى أن المجتمع هو صاحب العمل فى تلك الوحدات، ويقسم ناتج المصانع أو وحدات الإنتاج المذكورة بين عوامل الإنتاج أى بين المنتجين الذين شاركوا فى الإنتاج، وبين المجتمع الذى يملك عوامل الإنتاج الأخرى.

وبهذا الأسلوب سيتمكن المنتجون من الحصول على دخل يتناسب والجهد الذى بذلوه فى عملية الإنتاج، وستقسم حصة المنتجين على أفراد هذه الفئة، طبقاً لتقدير مساهمة كل منهم فى العملية الإنتاجية.

« إن القواعد الطبيعية أنتجت اشتراكية طبيعية قائمة على المساواة بين عناصر الإنتاج الاقتصادى، وحقت استهلاكاً متساوياً تقريباً لإنتاج الطبيعة بين الأفراد⁽¹⁾ ».

وبغياب الاستغلال سيتمكن كل منتج من الحصول على دخل يتناسب مع إنتاجيته ويصبح فى إمكانه إشباع حاجاته وبصورة متقاربة مع بقية أفراد المجتمع ، وبما يتناسب وتطور ذلك المجتمع .

أما بالنسبة لحصة المجتمع من ناتج المصانع والوحدات الإنتاجية المذكورة فيمكن استخدامها فى أغراض التنمية أى فى توسيع القاعدة الإنتاجية أو الخدمية للمجتمع أو الإنفاق على الخدمات لإشباع الحاجات العامة للمجتمع «وإن المؤسسات الاشتراكية تعمل لإشباع حاجات المجتمع»⁽²⁾.

(1) الفصل الثانى، من الكتاب الأخضر، ص 7.

(2) الفصل الثانى، من الكتاب الأخضر، ص 26.

وفى حالة عدم كفاية نصيب المجتمع فى المؤسسات الإنتاجية لتحقيق إشباع الحاجات العامة للمجتمع وتحقيق المستوى المطلوب من الاستثمار لأغراض التنمية أو ربما لتقديم بعض الخدمات والمساعدات الاجتماعية لبعض أفراد. يتم فرض ضرائب على أفراد المجتمع سواء أكانوا يعملون لأنفسهم، أو المنتجون الشركاء وكذلك على أفراد المجتمع الذين يقدمون خدمة عامة وقد تكون هناك ضرورة لإيجاد تصور جديد لنظام ضرائب يتمشى والنظرية العالمية الثالثة والذي يساهم فى زيادة الإنتاج والتوزيع العادل للثروة.

« إن المجتمع الاشتراكى ليس فيه إمكانية لإنتاج فردى فوق إشباع الحاجات الفردية ولا يسمح بإشباع الحاجات على حساب أو بواسطة الغير ».

وقد أقرت النظرية العالمية الثالثة مبدأ التفاوت فى نصيب الأفراد من ثروة المجتمع ولكن بقدر التفاوت فى الإنتاج وتقديم الخدمة للمجتمع فقط « إن نصيب الأفراد لا يتفاوت إلا بمقدار ما يقدم كل منهم من خدمة عامة أكثر من غيره⁽¹⁾، ويمكن اعتبار الإنتاج خدمة عامة أيضاً بطريق غير مباشر، وإن الدخول المتقاربة بين أفراد المجتمع ستكون كافية فقط لإشباع الحاجات، ولن يكون فى إمكان أفراد المجتمع تحقيق ادخار يفوق إشباع حاجاتهم، لأن الإدخار فوق إشباع الحاجات هو من مزايا الأغنياء فقط والغير موجودين بالمجتمع الاشتراكى، والذي هو مجتمع الوسط ليس به فقراء أو أغنياء، وهو مجتمع سعيد قادر على إشباع حاجات أفراد بدرجات متقاربة جداً، ولا يجوز فى المجتمع الاشتراكى الجماهيرى أن يتمكن بعض أفراد المجتمع من تحقيق المستوى الترفى من الاستهلاك، بينما يعانى بعض أفراد من عدم إشباع الحاجات الأساسية وللمجتمع فقط الحق فى أن يدخر جزءاً من ثروة المجتمع، لتحقيق الأغراض التى أشرنا إليها سابقاً.

(1) الفصل الثانى، من الكتاب الأخضر، ص 31.

«إن ما وراء إشباع الحاجات يبقى أخيراً ملكاً لكل أفراد المجتمع»⁽¹⁾. ومع ذلك فإنه يجوز للأفراد أن يدخروا من حاجاتهم «إذاً إن الاكتناز فوق الحاجات هو تعدد على ثروة عامة»⁽²⁾.

ويمكن توضيح المقصود من ادخار الأفراد من حاجاتهم، فقد سبق أن تعرضنا للحاجات الفردية للإنسان والتي هي الملابس، الطعام، المركوب والمسكن بالإضافة إلى الحاجات الأخرى والغير ضرورية ولم يأت ذكرها.

ففى حالة حصول الأفراد على حاجاتهم المذكورة مقابل إنتاجهم أو مقابل الخدمة التى قدموها فى صورة عينية، كأن يوزع المجتمع الطعام على أفرادهِ بصورة دورية يومياً أو أسبوعياً، ويتم توزيع الحصصة المقررة من الملابس كل ستة أشهر، مع تخصيص منزل لكل أسرة، أو أن يوفر المجتمع لكل أسرة المواد اللازمة لبناء مسكن كما يخصص المجتمع مركوباً لكل أسرة أو لكل فرد بالغ فيها وفى هذه الحالة يجوز للأسرة أن تدخر بعض حاجاتها التى تحصلت عليها إلى وقت آخر، إلا أن هذا الوضع لن يتحقق إلا فى المراحل النهائية التى تنعدم فيها الأرباح والحاجة إلى النقود ويتحقق الإشباع الكامل للحاجات المادية لأفراد المجتمع، وفى المراحل الانتقالية فإنه من الضرورى استعمال النقود كمعبر لقيمة السلع والخدمات والدخل.

وحيث إنه عادة ما يستلم أفراد المجتمع دخولهم يومياً أو أسبوعياً أو شهرياً ومع اختلاف الحاجات وتوقيت إشباعها، فهناك حاجات من الضرورى إشباعها يومياً مثل الطعام، وهناك حاجات يمكن إشباعها كل عدة أشهر كالملبس، وهناك حاجات أخرى قد تشبع كل عدة سنوات مثل

(1) الفصل الثانى، من الكتاب الأخضر، ص 29.

(2) الفصل الثانى، من الكتاب الأخضر، ص 29.

المركوب، أو لمرة واحدة في العمر مثل السكن لذلك فإن الغرض من جواز الادخار بالنسبة للأفراد هو تحقيق الحاجات المستقبلية فقط وليس الاكتناز.

فلنفرض أن طبيباً يعمل في خدمة عامة، ويقرر له المجتمع مرتباً شهرياً قدرة (300) ثلاثمائة دينار ليبي، فإن ذلك الطبيب سيضطر لصرف جزء من مرتبه على بعض الحاجات الضرورية اليومية كالطعام مثلاً، بينما يدخر جزءاً من المرتب ليشتري به ما يحتاج إليه من الملابس ربما في الأعياد أو في المواسم المختلفة، وقد يدخر جزءاً من ذلك المرتب لغرض شراء سيارة أو لغرض بناء مسكن، أو يستخدم جزءاً من المرتب في تسديد القرض الذي بنى به المسكن وهكذا، أى أن هذا هو المقصود بالادخار المسموح به للأفراد، وهو ادخار مطلوب لإشباع الحاجات.

التكامل والتضامن في المجتمع الاشتراكي:

على الرغم من أن الإنتاج هو الأساس الوحيد ليتمكن أفراد المجتمع من تحقيق زيادة أو نقصان في مستوى الاستهلاك وإشباع الحاجات، فإن الفصل الثاني من الكتاب الأخضر لم يغفل حق العجزة والمعتوهين والبلهاء وغير القادرين على العمل فمن حقهم إشباع حاجاتهم من ثروة المجتمع، أى من مدخرات المجتمع أو من الضرائب التي يمكن فرضها على أفراد المجتمع القادرين على الحد الأدنى من إشباع الحاجات وقد يختلف مستوى الحد الأدنى لإشباع الحاجات من مجتمع إلى آخر حسب تطور ذلك المجتمع، كما أن عاجزين والبلهاء والمعتوهين لا يعنى حالهم هذا إن ليس لهم نفس النصيب الذي للأصحاء في ثروة المجتمع⁽¹⁾.

(1) الفصل الثاني، من الكتاب الأخضر، ص 30.

مكتبة جامعة القاهرة

الفصل الثاني

خصائص الاستهلاك في النظم الاقتصادية التاريخية

ناقشنا فى الفصل الأول أهم توجهات النظرية العالمية الثالثة
« الفصل الثانى من الكتاب الأخضر » فيما يتعلق بالاستهلاك .

وأهم ما يمكن استخلاصه أن تحقيق المستوى المرغوب من
الاستهلاك أو ما عبر عنه بالإشباع الكامل للحاجات يعتمد أولاً على تحرير
الحاجات الضرورية من سيطرة وتحكم واستغلال الغير .

وثانياً على مقدرة المجتمع على زيادة إنتاجه وإنتاجيته والتوزيع
العادل لثروته، وقد بين الفصل الثانى من الكتاب الأخضر الأسس الكفيلة
بتحقيقها .

ووصولاً إلى مفهوم تطبيقى للاستهلاك فى المجتمع الاشتراكى
الجماهيرى سنحاول الاستفادة من دراسة بعض الجوانب العملية
واستخلاص المؤشرات الإيجابية للاستهلاك فى النظم الاقتصادية التاريخية

الرأسمالية، والشيوعية والتي تتمشى وتوجهات النظرية العالمية الثالثة ومن خلال الآتى :

1 - الإنتاج والاستهلاك.

2 - توزيع الدخل والاستهلاك.

الإنتاج والاستهلاك:

تبين لنا من توجهات النظرية العالمية الثالثة «الفصل الثانى من الكتاب الأخضر» بأن مستوى الاستهلاك أو مستوى الإشباع من الحاجات محدد تلقائياً بمستوى الإنتاج، وإنه يمكن زيادة الاستهلاك فقط عندما يسبقه زيادة فى الإنتاج «الذى ينتج هو الذى يستهلك» بل إن الزيادة فى الإنتاج يجب أن تكون بدرجة أكبر من الزيادة فى الاستهلاك أو إشباع الحاجات الآتية إذا رغب المجتمع توسيع قاعدته الاقتصادية وتغيير هيكله الاقتصادى أى بضرورة التقليل فى الاستهلاك فى الوقت الحاضر لغرض تحقيق المستوى الأفضل منه فى المستقبل، وتختلف طرق تحديد الحاجات ووسائل إشباعها طبقاً للنظام الاقتصادى السائد فى المجتمع .

ففى المجتمع الاشتراكى الجماهيرى يعتبر الإنتاج الأساس الوحيد لتحديد الحاجات وإشباعها، وإنه فى الإمكان تحديد العوامل التى يتوجب أن تحرك الإنتاج دون غيرها⁽¹⁸⁾ فى مرحلة من مراحل تطوره ومن خلال مؤتمراته الشعبية.

أما فى النظام الرأسمالى والذى أساسه حرية الملكية الفردية لعوامل الإنتاج، وما يترتب على ذلك من حرية فى الإنتاج واستغلال الموارد، وكذلك حرية المستهلك فى أن يتصرف فى دخله بالطريقة التى يراها ملائمة، لذلك نجد أن الاستهلاك فى النظام الرأسمالى مرتبط بالقدرة الشرائية للفرد والتى قد لا تكون نتيجة لإنتاج ذلك الفرد من المجتمع، وفى أحيان كثيرة تكون نتيجة لاستغلاله أو استحوازه على جهد أو حق

الآخرين، كما يوجّه الإنتاج لإشباع الحاجات التي يعمل النظام الرأسمالى على اختلاقها باستخدام وسائل الدعاية والإعلان وبما لا يتناسب والإمكانات الإنتاجية للمجتمع^(١٩) وتكون النتيجة الزيادة فى الاستهلاك وانخفاض الادخار والاستثمار وصعوبة تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

والمستهلكون فى النظام الرأسمالى ونتيجة للدعاية والإعلان المضلل والجهل فى ظل حرية الاستهلاك، عادة ما ينفقون دخولهم بالطريقة التى لا تعود عليهم بالنفع، أى يستهلكون سلعاً ليسوا فى حاجة إليها، ونجد أن الإنتاج وكذلك الاستيراد موجهان لإنتاج واستيراد سلع لا ضرورة لها^(٢٠)، كما يوجه الإنتاج والاستيراد نحو السلع الكمالية، وذلك لإرضاء وإشباع حاجات الطبقات الغنية، والتى عادة ما تكون أثرت بأساليب الاستغلال وعلى حساب الكادحين والمحرومين، هذا بالإضافة إلى سيطرة القوى الاحتكارية ومقدرتها على تحديد العرض ما يؤدى إلى رفع الأسعار وحرمان الفقراء من إشباع حاجاتهم الضرورية للمعيشة^(٢١).

وتحاول النظم الرأسمالية التأثير فى الإنتاج والتوزيع والاستهلاك باستخدام السياسات المالية والنقدية من خلال الزيادة أو التخفيض فى الإنفاق الحكومى بفرض الضرائب وعرض النقود، وأحياناً تنتهج الزيادة فى الإنفاق الاستهلاكى بغرض تشجيع الإنتاج بتمويل الميزانية الإدارية بالعجز تطبيقاً لجوهر النظرية الكثرية إلا أن ذلك يتناسب واقتصاديات الدول المتقدمة ذات الطاقة الإنتاجية الكبيرة والعاطلة عن العمل^(٢٢) ومع ذلك فإن لهذه السياسة آثاراً ضارة على نمو الاقتصاد وخاصة عندما ترتفع الأسعار بنسبة أكثر من 3 - 4%^(٢٣) ويصبح التضخم عادة من العادات السائدة كما هو الحال فى الدول الرأسمالية.

ولتنفيذ مثل هذه السياسة فى الدول النامية نتائج عكسية سيئة لأن زيادة الإنتاج بمجرد زيادة الطلب يتحقق ضمن حدود ضيقة، إذ أنه فى كثير من الحالات يوجد حجم هائل من البطالة يعزى إلى كون كميات

المعدات والتمويل لغرض استخدام العمل أقل بكثير من القوى العاملة المتاحة⁽²²⁾ أضف إلى ذلك وجود البطالة المقنعة والتي يتسلمون في ظلها الأجر نفسه فيما لو تركوا أعمالهم نحو عمل جديد متولد عن زيادة الإنفاق⁽²⁾ ودون شك فإن أتباع هذه السياسة في الدول النامية سيؤدى فقط إلى التضخم وزيادة الأسعار وزيادة الاستيراد وخاصة في حالة عدم فرض ضرائب مرتفعة على الواردات وأخيراً الإضرار بالفئات الفقيرة من المجتمع.

ودون شك فإن السلطة في النظم الرأسمالية دائماً ما تكون فى أيدي الذين يملكون النصيب الأكبر من ثروة المجتمع وينفذون السياسات التي تكون فى صالحهم.

وبالنسبة للنظام الاقتصادى فى الدول الشيوعية (الاتحاد السوفيتى ودول أوروبا الشرقية) التي تعرف بالنظم الاقتصادية ذات التخطيط المركزى وتتميز بالملكية الجماعية لوسائل الإنتاج، فإن القرار الخاص بتحديد حجم الإنتاج والاستهلاك والاستثمار هو فى أيدي المخططين أو المسؤولين عن التخطيط وبالطبع فى أيدي الحزب الشيوعى الحاكم⁽⁶⁾

وإن أولويات الدول الشيوعية هو العمل من أجل أمن الدولة والمستقبل مع إعطاء الأولوية للاستثمار وبناء الصناعات الرأسمالية بدلاً من الصناعات الاستهلاكية على أساس أن بناء الصناعات الأساسية والرأسمالية ستكون نتيجة الحد من الاستهلاك فى الوقت الحاضر لفتح التوسع الأسرع فى المستقبل. ولم يكن الاستهلاك غاية من غايات ستالين⁽⁶⁾ فهو قد اعتبر الخبز كمداخلات وسيطة بينما اعتبر الصلب كناتج حقيقى نهائى، ولولا الارتباط بين مستوى الاستهلاك والولاء السياسى للمواطنين لما وجد الدافع لزيادة الاستهلاك، ومع ذلك فإنه فى حالة إمكانية زيادة الاستهلاك أن يتحقق بشرط إعطاء الأولوية للاستثمار والتسلح والدفاع.

وعليه فإن النظم الاقتصادية الشيوعية تعطى الأولوية للإنتاج وتسمح فى مراحل نموها الأولى فقط بإشباع الحاجات الضرورية للمعيشة، مع

عدم السماح بإشباع الحاجات الكمالية إلا بعد تحقيق التنمية الاقتصادية وخاصة تنمية الصناعات الأساسية.

ولم تتبع الدول الشيوعية أنماط الحياة والاستهلاك في الدول الرأسمالية كما اتبعتها وتأثرت بها معظم الدول النامية، فقد اختارت الصين أسلوباً للحياة يتضمن نمطاً للاستهلاك يتناسب والفقر والتخلف الموجود لديها⁽⁷⁾ والمثال على ذلك استعمال نوع موحد من الملابس واستعمال الدراجة بدلاً من السيارة كما يلاحظ في رومانيا استخدام نوع واحد من السيارات البسيطة.

وتعطى الدول الشيوعية قدراً كبيراً من الاهتمام للاستهلاك الاجتماعى بدرجة أكبر مما هو موجود فى الدول الرأسمالية، حيث يتراوح نصيب الاستهلاك الاجتماعى إلى جملة الاستهلاك بحوالى 20 إلى 30 فى المائة فى حين تنخفض هذه النسبة من 5 إلى 15 % فى الدول الرأسمالية وتنخفض فى البلدان النامية إلى أدنى من ذلك⁽²³⁾.

والنظام الاقتصادى السائد فى الدول الشيوعية لا يخضع لجهاز السوق خضوعاً تاماً، فإنه يقوم على ضرورة موازنة الطلب على السلع والخدمات مع عرض السلع والخدمات أى التوازن بين الإنتاج والاستهلاك، وهذا المبدأ هو الذى يحدد العلاقات الضرورية بين أسعار السلع الاستهلاكية وبين مستوى الأجور.

فقد ترفع الدول الشيوعية أسعار بعض السلع أو تخفضها لاعتبارات غير اقتصادية هادفة تحقيق غرض اجتماعى أو صحى، دون إهمال قوى العرض والطلب عند تحديد الأسعار، ليصبح سعر السلعة المنتجة فى متناول الدخول النقدية للمواطنين إذ أن زيادة الطلب على العرض، يعنى وجود طوابير من الشعب لشراء السلع دون أن ينجح فى ذلك، ومن ناحية أخرى فإن زيادة العرض على الطلب يعنى تكديساً للسلع المنتجة فى المخازن وضياعاً فى الموارد الاقتصادية⁽²⁾.

وليس المهم فى الدول الشيوعية مستوى الدخل بل الأهم من ذلك هو علاقتها بمستوى الأسعار، حيث يتم تحديد أسعار السلع الاستهلاكية، بحيث تغل فائضاً يزيد عن فاتورة الأجور اللازمة لإنتاجها، وينبغى لهذا الفائض أن يكون مساوياً للإنفاق عليها من الأجور الخاصة بجميع العمال المشتغلين بالقطاعات الأخرى مثل الإدارة العامة للبلاد، والاستثمار، والقوات المسلحة والبحث العلمى، وذلك بالإضافة إلى الإنفاق على التقاعد ومختلف الخدمات كالتعليم والتطبيب ودور الأوبرا التى يتم توفيرها للناس مجاناً وبأسعار رمزية، وإن ذلك هو الذى يقرر الفائض الكلى الضرورى فى القيمة النقدية للمبيعات، والتى يتم جبايتها من خلال ضريبة المبيعات ومن خلال الأرباح المخططة التى تستلمها المنشآت⁽²²⁾.

ولا تعاني الدول الشيوعية من مشكل التضخم وارتفاع الأسعار كما هو الحال فى الدول الرأسمالية، حيث تجابه ذلك من خلال منع المضاربات فى العقارات وما شابه ذلك، والسماح للمواطنين باستهلاك جزء فقط من الإنتاج من خلال فرض ضرائب مرتفعة على السلع وخاصة الكمالية منها⁽⁴⁾.

ويتضح مما سبق بأن الدخل الحقيقية للأفراد فى الدول الشيوعية وبالتالي إمكانيات الاستهلاك وإشباع الحاجات يعتمد أولاً وقبل كل شىء على إنتاجية أفراد المجتمع الذين يعملون فى المنشآت التى تنتج السلع.

فإذا افترضنا ثبات الأجور فى تلك المنشآت، فإنه كلما زادت إنتاجية تلك المنشآت بعد خصم الأجور، وبقية تكاليف الإنتاج، ونسبة إهلاك رأس المال فإن ذلك سيساهم فى تحقيق الفائض المطلوب لتمويل الاستثمار والإنفاق العام، وفى نفس الوقت تخفيض ضرائب المبيعات على السلع الاستهلاكية مما يؤدى إلى الارتفاع فى الدخل الحقيقية لأفراد المجتمع سواء بالنسبة للعاملين فى القطاعات الإنتاجية أو القطاعات الخدمية.

ومن ناحية أخرى فإن انخفاض الإنتاجية في القطاعات ذات الإنتاج المادي سيدفع الحكومة إلى ضرورة فرض ضريبة أعلى على المبيعات، وذلك يؤدي إلى الانخفاض في قيمة الدخل الحقيقية.

ويؤدي زيادة نسبة القوى العاملة في القطاعات الإنتاجية وزيادة إنتاجيتهم إلى التحسين في الدخل الحقيقية لأفراد المجتمع وإمكانية زيادة الاستهلاك وإشباع الحاجات والعكس صحيح.

ولإنتاجية وفعالية العاملين في القطاعات الخدمية دور كبير في تحسين الدخل الحقيقية لأفراد المجتمع فزيادة كفاءة وتنظيم هذه الفئة من المستخدمين يمكن تقديم نفس المستوى من الخدمة بعدد أقل من الأفراد، وبالتالي إلى عدم اللجوء إلى فرض المزيد من الضرائب على السلع الاستهلاكية، لتغطية نفقات الخدمات المذكورة وهذا يتمشى والأطروحة « الذي ينتج هو الذي يستهلك ».

ومع ذلك فإن الدول الشيوعية ونتيجة لاتباعها مبدأ الاستهلاك المخطط قد قاست الكثير من مشكلة تكسب البضائع في المخازن وذلك نتيجة لأن السلع المنتجة في بعض الأحيان لا تتلاءم ورغبات أو حاجات المستهلكين، هذا بالإضافة إلى عدم كفاءة نظام التوزيع.

ومن جهة أخرى فإنها كابدت ما يدعى أسواق البائعين أو ما يسمى التضخم نتيجة الطلب، والذي يتميز بزيادة الطلب الإجمالي على العرض وذلك نتيجة لأن الدخل الحقيقية عادة ما تميل إلى الارتفاع، بأكبر مما هو مقدر في الخطة، وفي الوقت ذاته فإن الأولوية تعطى لإنتاج السلع الإنتاجية، وعلى حساب الاستهلاكية، وإن الاستيراد من السلع الاستهلاكية مراقب بشكل دقيق وصارم، ويكبح الطلب الإضافي في الدول الاشتراكية عن طريق رقابة الأسعار، ونتيجة لذلك فإنه على الرغم من إلغاء بطاقات التقنين في أقطار أوروبا الشرقية، منذ أواسط الخمسينات ما زال هناك في واقع الأمر في السنوات الأخيرة تقنين في المساكن وفي السيارات، وبعض

السلع المعمرة الأخرى، وفي مجال السفر للخارج (سيما إلى الدول غير الشيوعية)⁽²³⁾ وعملت الدول الشيوعية من أجل التغلب على المشكلتين السابقتين من خلال الإقرار بأن الربح هو المؤشر الرئيسى لنجاح المشروع والذي يحسب على أساس الإنتاج المباع، وليس فقط على ما أنتج، وهذا سيساهم في تحسين جودة السلع المنتجة ومدى تطابقها لرغبات المستهلكين، هذا بالإضافة إلى إيجاد رباط وثيق بين التوزيع والإنتاج، وذلك لجعل التجارة ناقلاً فعالاً لتفضيلات المستهلكين للمشاريع الإنتاجية مع التوسع في إنتاج السلع الاستهلاكية.

ويعتقد الكثيرون بأن الدول الشيوعية ليست قادرة على إنتاج السلع الاستهلاكية وخاصة الكمالية منها، وهل يكون هذا الاعتقاد صحيحاً وأن الدول الاشتراكية تمكنت من صناعة أحدث الأسلحة بمختلف أنواعها وأصبحت خصماً قوياً يرهب الدول الرأسمالية بكل إمكانياتها ولكن الدول الشيوعية تتبع طريق التخطيط وتحديد الأولويات حيث تقصر الاستهلاك على الحاجات الضرورية فقط، وذلك للتمكن من بناء القاعدة الاقتصادية التى تحقق الإشباع الأمثل للحاجات فى المستقبل.

ومن الانتقادات التى توجه إلى الدول الشيوعية، تحكم هيئة تخطيط الدولة أو الحزب الشيوعى الحاكم. فى تحديد حاجات المجتمع دون مشاركة فى تحديد حاجاته والتى ربما لا تعكس رغباته وتفضيلاته.

كما أن المجتمع لا يسمح له بالمشاركة فى اتخاذ القرار بشأن تخصيص الموارد واستخداماتها والتى شارك فى إنتاجها، وذلك يتعارض والمصالح الشخصية للأفراد مما يعتبر قيداً على حرية الإنسان فى تلك الأقطار.

وهناك اعتقاد بأن ضغط حجم الاستهلاك بدرجة كبيرة نسبة إلى الإنتاج قد يكون له تأثير سلبي على النمو الاقتصادى، حيث أن تأجيل التمتع بالمنافع لمدة طويلة يؤثر تأثيراً عكسياً على المعنويات وينتج عنه

فى نهاية المطاف نمو أبطأ⁽²²⁾ هذا بالإضافة إلى أن معظم القوى العاملة فى النظم الشيوعية تعمل بنظام الأجرة الذى لا يوفر البواعث لزيادة الإنتاج، حيث يشعر الأجراء بأن النظام لا يعمل لصالحهم، وخاصة وإن الإنسان العادى عادة ما يغلب مصلحته الخاصة على مصلحة المجتمع، وعموماً فإن التناقض فى النظامين الاشتراكى والرأسمالى ينطبق عليه قول الآية الكريمة ﴿ولا تجعل يدك مغلولة إلى عنقك ولا تبسطها كل البسط فتقعد ملوماً محسوراً﴾.

فالنظام الرأسمالى يحمل فى ظاهرة الرخاء الذى هو فى صالح الأغنياء بينما يحمل فى باطنه العذاب بالنسبة للفقراء، فهو يوجه الإنتاج ويخلق الحاجات ويستخدم كل الوسائل الممكنة بما فيها التضخم والاحتكار لإشباع حاجات الأغنياء والمستغلين، بينما يعجز فيه الفقراء عن الحصول على أدنى الحاجات الأساسية، وكثيراً ما يلجأ المحرومون منهم إلى التسول أو السرقة والإجرام الذى سببه قلة ذات اليد، وفى أفضل الظروف تشغيلهم فى أعمال لا تليق بكرامة الإنسان.

ومن ناحية أخرى فإن الإنتاج فى النظم الشيوعية عادة ما يوجه فى الدرجة الأولى للاستثمار وخاصة بناء الصناعات الأساسية ثم الأمن والدفاع، ويأتى بعد ذلك الاستهلاك، مع التركيز على محاربة الفقر وإشباع الحاجات الأساسية بدرجات متقاربة لمعظم أفراد المجتمع، إلا أنها تعاني من انخفاض الإنتاجية بسبب التعامل بالأجر فى جميع قطاعات الاقتصاد وتمركز السلطة فى أيدي فئة قليلة من الشعب كما يعاني من عدم توفر بعض السلع، والدليل على ذلك استمرار بطاقات التقنين وقوائم الانتظار وخاصة من السلع الكمالية والسفر إلى الخارج.

الموارد واستخداماتها:

تتكون الموارد المتاحة للاقتصاد لأى دولة من الناتج المحلى

الإجمالي زائداً الفائض فى الواردات، أو ناقصاً الفائض فى الصادرات من السلع والخدمات.

وعند تساوى الصادرات والواردات فإن الموارد المتاحة للاقتصاد تكون مساوية والناتج المحلى الإجمالى .

وعندما تكون الصادرات أكبر من الواردات فإن الموارد المتاحة للاقتصاد تكون أقل من الناتج المحلى ، وعلى النقيض من ذلك تكون الواردات أكبر من الصادرات فإن الموارد المتاحة للاقتصاد تكون أكبر من الناتج المحلى الإجمالى .

وتستخدم الموارد المتاحة عادة فى الاستهلاك بشقيه الخاص والعام وكذلك فى الاستثمار.

والجدول رقم(1) يوضح توزيع الموارد على الأوجه المختلفة للإنفاق الاستهلاكى والاستثمارى كما يوضح مستوى الادخار وميزان الموارد مع الخارج واتجاهاتها فى الفترة ما بين 1960 ، 1978 فى عدد من البلدان النامية من بينها الجماهيرية وكذلك بعض البلدان الرأسمالية والشيوعية .

ويتضح من هذا الجدول أن الدول النامية تتميز بارتفاع نسبة الناتج المحلى المنفق على الاستهلاك وخاصة الاستهلاك الخاص وانخفاض مستوى الادخار مقارنة بالدول الرأسمالية والشيوعية وذلك يعود إلى انخفاض الدخل فى الدول النامية هذا بالإضافة إلى عدم القدرة على الحد من الاستهلاك الترفى الذى تتميز به الطبقات الطفيلية والمستغلة فى الدول النامية⁽²²⁾ خاصة وإن السلطة عادة ما تكون فى أيدي الطبقات المذكورة، والتي تصدر التشريعات والقرارات التى تكون فى صالحها وفى غير صالح عامة المجتمع .

وحققت تونس أعلى مستوى للادخار بالنسبة للدول النامية غير النفطية في عام 1978 م، في حدود 20 % من الناتج المحلي الإجمالي، بينما يتراوح مستوى الادخار من 19 إلى 31 % من الناتج المحلي الإجمالي في الدول الشيوعية والرأسمالية.

جدول (1)

توزيع اجمالي الناتج المحلي (بالمائة)

الدولة	الاستهلاك العام		الاستهلاك الخاص		اجمالي الاستثمار المحلي		اجمالي المدخرات المحلية		الصادرات من السلع والخدمات		ميزان الموارد	
	1978	1960	1978	1960	1978	1960	1978	1960	1978	1960	1978	1960
تشاد	13	18	82	89	11	17	5	7	23	27	6	24
موريتانيا	24	38	79	55	37	52	3	7	18	41	40	45
مصر	17	21	71	65	13	28	12	14	20	21	1	14
اليمن الديمقراطية		29		80		47		9				56
تونس	17	16	76	64	17	30	7	20	20	21	10	10
الأردن		32		87		40		19	47			09
كوريا الجنوبية	15	12	84	60	11	32	1	28	3	34	10	4
الجزائر	16	15	50	48	42	51	34	37	28	27	8	14
الجماهيرية		27		28		25		45		56		20
السعودية		21		23		30		56		62		26
هنغاريا	7	8	72	64	24	37	21	28			3	9
بولندا	8	12	68	59	24	32	24	29			0	3
الاتحاد السوفيتي	(2)	(40)	70	73	26	26	28	27			2	1
تشيكوسلوفاكيا	6	7	75	68	17	25	19	25			2	(0)
إيطاليا	12	16	64	63	24	20	24	21	15	25	(0)	1
اليابان	9	10	57	58	34	31	34	32	11	11	(0)	1
المانيا الغربية	14	20	57	55	27	22	29	25	19	25	2	3
الولايات المتحدة	17	18	64	64	18	19	19	18	5	8	1	1

المصدر: البنك الدولي، تقرير عن التنمية في العالم، أغسطس 1980 م.

وعلى النقيض مما سبق فإن الادخار كان سالباً في بعض البلدان النامية وذلك يعنى أن حجم الاستهلاك كان أكبر من الناتج المحلى الإجمالى .

وفى عام 1978 كان الاستهلاك يفوق الناتج بنسبة 7،9،19 % فى كل من: تشاد، واليمن الديمقراطية والأردن على التوالى، وذلك يعنى أن جزءاً من الاستهلاك يمول من خلال المساعدات أو القروض الأجنبية، ومع ذلك فإن الدول المذكورة قد سعت إلى زيادة استثماراتها من أجل تنمية اقتصادها اعتماداً على المزيد من المساعدات أو القروض الأجنبية، حيث وصلت نسبة الاستثمار إلى 17،47،40 % من الناتج المحلى الإجمالى، وأدى ذلك إلى عجز فى ميزان الموارد بنسبة 24،56،59 % وعلى التوالى، وذلك يشكل عبئاً ثقيلاً على الاقتصاد الوطنى وعلى الأجيال القادمة فى المستقبل وخاصة عندما تفشل البلدان المذكورة فى تحقيق تنمية اقتصادية وذلك غير مستبعد وخاصة بالنسبة للبلدان التى تستهلك أكثر مما تنتج، هذا بالإضافة إلى أن المجتمعات التى تعتمد فى تنميتها وبدرجة كبيرة على المساعدات والقروض ورؤوس الأموال الأجنبية قد يصبح من الصعب عليها فى المستقبل الحصول على الأموال المطلوبة للتنمية، حيث تكون النتيجة انكماش كل من الإنتاج والاستهلاك، وتواجه بالتالى أخطر المشاكل السياسية والاقتصادية والاجتماعية⁽⁸⁾ أما بالنسبة لدولى النفط الجماهيرية والسعودية فتشير الأرقام المتاحة عن سنة 1978 بأنهما كانتا تتمتعان بفائض كبير للموارد يصل إلى 20 ، 26 فى المائة من الناتج المحلى الإجمالى فى كل من الجماهيرية والسعودية على التوالى، إلا أنه بالمقارنة بين حجم الواردات والتى هى مقابل صادرات نفطية وحجم الاستثمار فى البلدان ، يمكننا القول أن الاستهلاك فى البلدين يعتمد إلى حد ما على عائدات النفط بصورة مباشرة أى أن الاستهلاك فى عام 1978 كان أكبر من إنتاج الأنشطة الاقتصادية غير النفطية.

وبالنسبة للدول الاشتراكية والرأسمالية فإن حجم الادخار والاستثمار

يكون عادة مرتفعاً في الدول الأقل تقدماً أو الدول التي تسعى إلى المزيد من التقدم في حين يزداد حجم الاستهلاك، ويقل حجم الادخار والاستثمار مع ازدياد التطور الاقتصادي للدولة.

ففي الدول الشيوعية الأقل تقدماً نجد أن بولندا وهنغاريا حققتا أعلى مستوى من الادخار والاستثمار، بل إنهما اعتمدتا على الموارد الأجنبية في تمويل الاستثمار بنسبة تصل إلى 93% من الناتج المحلي الإجمالي وعلى التوالي في كل من البلدين، بينما حققت تشيكوسلوفاكيا تقدماً نمواً في الاستهلاك على حساب الادخار والاستثمار.

ونفس الشيء بالنسبة للدول الرأسمالية، حيث يتضح ارتفاع مستوى الادخار والاستثمار في كل من اليابان والمانيا الاتحادية، اللتين كانتا تسعيان من أجل تحقيق المزيد من النمو الاقتصادي، بينما كان مستوى الادخار والاستثمار أقل انخفاضاً في كل من إيطاليا/ والولايات المتحدة، بل إن الأخيرة كانت تعاني عجزاً في ميزان الموارد بنسبة 1% من الناتج المحلي الإجمالي.

ويستنتج مما سبق وتطبيقاً للأطروحة «الذي ينتج هو الذي يستهلك» فإنه يمكن للمجتمعات والدول تحسين مستوى استهلاكها وإشباع حاجاتها على المدى البعيد بالسرعة المطلوبة بقدر تمكنها من زيادة مدخراتها واستخدامها في الاستثمار بما يحقق التنمية الاقتصادية المرغوبة، وبقدر تفاديها استخدام الموارد المالية المؤقتة مثل أموال النفط والمواد الأولية المماثلة، أو الموارد المالية المتحصل عليها من القروض أو المساعدات الأجنبية في التمويل المباشر للاستهلاك.

النمو الحقيقي للإنتاج والاستهلاك

يعتبر النمو الحقيقي لمكونات الناتج المحلي الإجمالي لمن المؤشرات التي يمكن أن تستخدم للمقارنة بين الدول عن مدى تقدمها الاقتصادي ومدى الإسراع في تحقيق الرفاهية لمجتمعاتها.

والجدول (2) يتضمن النمو الحقيقي للنتاج المحلي الإجمالى لجميع السكان ولل فرد، وكذلك النمو الحقيقي لكل من الاستهلاك العام والاستهلاك الخاص والاستثمار، وأيضاً النمو الحقيقي لقطاعى الزراعة والصناعة التحويلية، وذلك خلال الفترة ما بين عامى 1960، 1977 فى بعض الدول النامية أو الرأسمالية والشيوعية.

ويستنتج من هذا الجدول بعض الملاحظات الآتية :

1 - بالمقارنة بين النمو المحقق فى البلدان المختلفة، نجد أن الجماهيرية قد حققت أعلى مستوى لنمو الناتج المحلي الإجمالى سواء بالنسبة لجميع السكان أو لل فرد، كما حققت أعلى مستوى بالنسبة لنمو كل من الاستهلاك العام والخاص ونمواً مرتفعاً فى الصناعات التحويلية حيث لم يسبقها فى ذلك سوى كوريا الجنوبية وهنغاريا، إلا أن النمو كان منخفضاً فى الإنتاج الزراعى فى الفترة ما قبل عام 1969 بينما كان النمو مساوياً لنمو السكان فى فترة السبعينات، ومع ذلك فإنه يمكن الملاحظة بأنه على الرغم من أن نمو الاستهلاك كان أقل من نمو الناتج الإجمالى إلا أنه يفوق النمو المحقق فى قطاعى الزراعة والصناعات التحويلية، وذلك يعنى بأن نمو الاستهلاك مرتبط بنمو عائدات النفط أكثر من ارتباطه بالنمو فى مجال الزراعة والصناعة.

2 - يلاحظ أن نمو الاستهلاك الخاص فى كل من باكستان/ وكولومبيا كان أعلى من النمو المحقق فى الناتج المحلي الإجمالى والناتج الزراعى ومتقارباً جداً مع النمو المحقق فى الناتج الصناعى، أى أن الاستهلاك كان ينمو بدرجة أكبر من الإنتاج وتكون نتيجة هذا عادة الزيادة فى استيراد المواد الغذائية والسلع الاستهلاكية و تقليل حجم الادخار والاعتماد بدرجة أكبر على الموارد الأجنبية فى تمويل خطط التنمية وزيادة المصاعب فى تحقيق النتائج المرجوة، وفى بداية مرحلة التطور الصناعى فى أى من البلدان من الضرورى أن يكون الاستهلاك

للشخص الواحد من السكان أدنى من زيادة نصيبه فى الناتج الإجمالى، وينطبق هذا على البلدان المتخلفة بصورة أكبر، خاصة وإن ثمن الانتقال إلى المجتمع الصناعى فى الوقت الحاضر أعلى بكثير مما كان عليه قبل مائة سنة، فالحاجة إلى رؤوس الأموال صارت أكبر فى الوقت الحاضر، وصارت التقنية أغلى ثمناً بالإضافة إلى صعوبة التغلب على المزاحمة الشديدة من جانب المنتجين الدوليين أكثر من السابق⁽²²⁾ ويعتبر عدم تطبيق الدول النامية لأطروحة «الذى ينتج هو الذى يستهلك» إحدى عوائق التنمية الاقتصادية وعدم تحقيق المستوى الأفضل من إشباع الحاجات.

3- تعتبر كوريا الجنوبية إحدى الدول النامية التى حققت نمواً وتنمية اقتصادية حقيقية. وطبقت الأطروحة «الذى ينتج هو الذى يستهلك» حيث ارتفع الناتج الإجمالى فيها بنسبة 9,9، 8,6 % كما حققت نمواً هائلاً فى الصناعة فى حدود 17,6، 18,3 % أى أكثر من ضعف الحد الأقصى للنمو المحقق فى الاستهلاك، الذى كان فى حدود 8,3 % بالنسبة للاستهلاك العام و 7,2 % بالنسبة للاستهلاك الخاص.

4- حققت الدول الرأسمالية نمواً أفضل فى الستينات سواء بالنسبة للناتج الإجمالى أو بالنسبة للاستهلاك ولكل من الاستثمار والإنتاج الصناعى، وانخفض معدل النمو فى السبعينات فى الناتج الإجمالى، وكذلك بالنسبة للاستهلاك، والاستثمار الصناعى والزراعى وذلك مرجعه إلى الضغوط التضخمية والكساد الاقتصادى الذى أصاب النظم الرأسمالية فى عامى 1974، 1975⁽⁹⁾ والذى لازالت تعاني منه حتى اليوم.

5- أما بالنسبة للدول الاشتراكية فإنها لم تتعرض للكساد الاقتصادى والذى عادة ما يصاحب النظم الرأسمالية، وحققت نمواً فى الناتج المحلى الإجمالى يتراوح ما بين 4,2، 6,2 % خلال الستينات، وما بين 5,1، 8,8 % خلال السبعينات كما حققت نمواً هائلاً فى مجال الصناعة، وخاصة فى هنغاريا/وبولندا الدول الشيوعية الأقل تقدماً،

كما حققت الدول الشيوعية نمواً فى الإنتاج الزراعى يتناسب إلى حد كبير والزيادة فى السكان عدا بولندا ، حيث كان النمو الزراعى طفيفاً فى الستينات فبلغ حوالى 6 ٪، بل أصبح سالباً -1 ٪ فى السبعينات، وقد يكون الانخفاض فى نمو الإنتاج الزراعى فى العقدين الماضيين من أهم الأسباب التى ساهمت فى الاضطرابات والمشاكل الأخيرة فى بولندا، وخاصة وأن نمو الاستهلاك على ارتباط كبير بنمو الإنتاج الزراعى حيث أن الغذاء والمشروبات تمثل حوالى 47 ٪ من المصاريف الاستهلاكية للأسرة البولندية⁽¹⁵⁾.

وعموماً فإن الاتجاه فى الدول الاشتراكية يشير إلى نمو الصناعة والنتائج المحلى الإجمالى بدرجة أكبر من نمو الاستهلاك.

ونخلص مما سبق بأن تطبيق الأطروحة « الذى ينتج هو الذى يستهلك » وتحقيق المزيد من إشباع الحاجات وخاصة فى الدول النامية يتطلب أن ينمو الناتج المحلى الإجمالى عدا النفط والمواد الأولية بدرجة أكبر من نمو الاستهلاك وأن تنمو الصناعات التحويلية بما يساوى ضعف نمو الاستهلاك فى الغذاء مع السعى لتحقيق نمو أعلى فى حالة إمكانية التصدير، وهذا يتمشى والرأى الذى يقول بأنه لا ينبغي أن يكون الهدف الوصول إلى مستويات مرتفعة للمعيشة لذاتها بل أن تكون مستويات المعيشة المرتفعة هى النتيجة الطبيعية لمجهودات التنمية⁽²⁸⁾.

تطور الإنتاج والاستهلاك من خلال التغيرات الهيكلية فى الاقتصاد

يعتبر التغير الهيكلى عنصراً أساسياً من عناصر عملية التنمية الاقتصادية ويمكن تعريف التنمية الاقتصادية بأنها تتمثل فى ذلك التغير الهيكلى الذى يكون من شأنه تحقيق زيادة سريعة فى الدخل القومى الحقيقى عبر فترة ممتدة من الزمن⁽²⁵⁾.

وعادة ما يكون من معالم التغير الهيكلى المرتبط بزيادة الدخل

وبالتالى زيادة الاستهلاك فى الدول النامية، حدوث الارتفاع فى نصيب الصناعة فى الناتج الإجمالى للاقتصاد الذى يعتبر أحد المعايير للحكم فيما إذا كان الاقتصاد يسير فى الاتجاه الصحيح، والانخفاض فى نصيب إنتاج المواد الأولية والتعدين، أما بالنسبة للدول المتقدمة فإنه مع زيادة النمو الاقتصادى وزيادة الدخل يتجه نصيب الصناعة من الناتج الإجمالى للاقتصاد إلى الانخفاض مع زيادة نصيب الخدمات ⁽⁹⁾.

ونفس الشيء بالنسبة للقوى العاملة فمع تحقيق التنمية فى الدول النامية فإنه يتم انتقال العمال من القطاعات ذات الإنتاجية المنخفضة إلى قطاعات ذات إنتاجية مرتفعة أى من الزراعة إلى الصناعة وبعد تحقيق النمو الاقتصادى كما هو الحال فى الدول المتقدمة، حيث يبدأ قطاع الخدمات فى الاتساع ويبدأ فى استيعاب النسبة الأكبر من القوى العاملة بينما تنخفض نسبتها فى كل من الزراعة والصناعة .

ويتضمن جدول (3) الزيادة أو النقصان فى نسبة المنتجات الصناعية إلى كل من جملة الاستهلاك أو الاستهلاك الخاص، وعلاقته بالزيادة فى دخل الفرد والمؤثر على الاستهلاك فى بعض الدول النامية والرأسمالية فى الفترة ما بين 1960م، 1977م.

ويلاحظ فى الدول النامية الباكستان/ مصر/ وكوريا الجنوبية بأن هناك علاقة بين الزيادة فى نسبة المنتجات الصناعية، أو بمعنى آخر نمو الاستهلاك بدرجة أقل من نمو المنتجات الصناعية، والزيادة فى الدخل المحقق للفرد وبالتالي إمكانية الزيادة فى الاستهلاك وإشباع الحاجات .

فالباكستان مثلاً حققت ارتفاعاً بسيطاً فى نسبة المنتجات الصناعية إلى جملة الاستهلاك، والاستهلاك الخاص، حيث ارتفعت من 13,2 إلى 15,3 % بالنسبة لجملة الاستهلاك ومن 14 إلى 17,9 % بالنسبة للاستهلاك الخاص وتضاعف دخل الفرد لمرتين ونصف فقط .

أما بالنسبة لمصر، فقد حققت ارتفاعاً في نسبة المنتجات الصناعية إلى الاستهلاك مقارنة بالدول النامية منذ عام 1960 مما يدل على أنها حققت تنمية صناعية مناسبة قبل الستينات إلا أن الاستهلاك قد تطور بدرجة أكبر من نمو المنتجات الصناعية في العقدين الماضيين ولم يتضاعف دخل الفرد فيها سوى 6,2 مرة، وقد يعود الارتفاع في نمو الاستهلاك في مصر بدرجة أكبر من المنتجات الصناعية، إلى نشوء نمط من الاستهلاك بعد سياسة الانفتاح منذ عام 1974 والذي استفادت منه فقط بعض الفئات الاجتماعية التي انتعشت من هذه السياسة وحققت ثراء سريعاً دون تقديم إنتاج مماثل وذلك أدى إلى ارتفاع المعدل السنوي للاستهلاك على حساب الإنتاج⁽²⁶⁾ والسبب الآخر هو عدم الاهتمام بتخطيط حجم وأنماط الاستهلاك حيث اعتبر أن نمط الاستهلاك متغير يتحدد خارج الخطة وليس من خلالها مما أدى إلى ارتفاع ضخم في معدلات الاستهلاك بنسبة أكبر مما هو محدد في الخطة، وترتب عليه استيراد المزيد من السلع الاستهلاكية وزيادة العجز في ميزان المدفوعات⁽²⁷⁾.

وأكدت كوريا الجنوبية بأنها المثال الجيد لنجاح التنمية الاقتصادية في الدول النامية، حيث حققت ارتفاعاً في نسبة المنتجات الصناعية إلى جملة الاستهلاك من 14 إلى 32,8% وارتفعت من 16,4 إلى 43,5 في المائة بالنسبة للاستهلاك الخاص، وتضاعف دخل الفرد فيها لأكثر من ست مرات وأصبحت نسبة المنتجات الصناعية إلى الاستهلاك قريبة جداً مما هو محقق في الدول الصناعية.

أما بالنسبة للدول النفطية (الجمهورية/السعودية /والكويت) فتشير الأرقام بأن نسبة المنتجات الصناعية إلى الاستهلاك متشابهة إلى حد كبير والدول النامية وإن الارتفاع الكبير المحقق في دخل الفرد والذي تضاعف ما بين 23,16 مرة في هذه البلدان يعود أساساً إلى ارتفاع العوائد النفطية، أما بالنسبة للدول الصناعية فإن من خصائصها جميعاً هو ارتفاع نسبة المنتجات الصناعية بالنسبة للاستهلاك حيث يتراوح ما بين 57,29% بالنسبة

لجملة الاستهلاك وحوالي 45 إلى 70 % بالنسبة للاستهلاك الخاص كما تضاعف دخل الفرد من الدول المذكورة ما بين 3 مرات بالنسبة للولايات المتحدة و 11 مرة، بالنسبة لليابان.

وما يمكننا أن نستنتجه مما سبق، ونظراً لعلاقة الدخل بالاستهلاك فإنه بقدر النجاح في زيادة نسبة المنتجات الصناعية مقارنة بزيادة نسبة الاستهلاك في الناتج المحلي الإجمالي، سيتم تحقيق مستوى أعلى من الدخل مع إمكانية الوصول إلى مستوى أعلى من الاستهلاك وإشباع الحاجات.

ومن ناحية أخرى فإنه يلاحظ الارتباط من الزيادة في مساهمة الإنتاج الصناعي وخاصة المنتجات الصناعية في الناتج المحلي الإجمالي والزيادة في نمو دخل الفرد وبالتالي إمكانية الزيادة في إشباع الحاجات وتوزيع القوى العاملة بين قطاعات الزراعة والصناعة والخدمات.

ويتضمن الجدول (4) مساهمة قطاعات الزراعة ، والصناعة والخدمات في الناتج المحلي الإجمالي وكذلك توزيع القوى العاملة بين القطاعات المذكورة فيما بين عامي 1960 ، 1978 ، في بعض الدول النامية والشيوعية والرأسمالية .

ويوضح الجدول (5) العلاقة بين الانخفاض في نسبة القوى العاملة في قطاع الزراعة وتوزيعها بين قطاعي الصناعة والخدمات ، والزيادة في نصيب المنتجات الصناعية بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي ومدى مضاعفة الدخل الفردي خلال الفترة ما بين 1960، 1978، حيث يلاحظ في الدول النامية بأنه كلما انتقلت نسبة أكبر من القوى العاملة من قطاع الزراعة إلى قطاع الصناعة ونسبة أقل إلى قطاع الخدمات، تحقق للدولة نسبة أعلى من الزيادة في نصيب المنتجات الصناعية في الناتج المحلي الإجمالي وكذلك الزيادة في دخل الفرد والذي يترتب عليه إمكانية الزيادة في الاستهلاك وإشباع الحاجات.

ففى تشاد تم انتقال 9 % من جملة القوى العاملة من الزراعة ووزعت على قطاعى الصناعة والخدمات بنسبة 4 إلى 5 أى أن النسبة الأكبر اتجهت إلى قطاع الخدمات، ولم تحقق تشاد خلال الفترة المذكورة سوى زيادة بسيطة فى نصيب المنتجات الصناعية فى الناتج المحلى يقدر بنحو 3 % وتضاعف دخل الفرد لمرتين ونصف.

وبالنسبة لكوريا، التى حققت تقدماً هائلاً خلال نفس الفترة حيث تضاعف الدخل الفردى بحوالى ثمانى مرات، نجد أن جميع القوى العاملة المنتقلة من الزراعة تم تشغيلها بقطاع الصناعة إضافة إلى أنه تم انتقال جزء من القوى العاملة بالخدمات إلى قطاع الصناعة وأدى ذلك إلى ارتفاع نصيب المنتجات الصناعية بنسبة 12 فى المائة من الناتج المحلى الإجمالى.

وما يلاحظ على الدول النفطية هو انخفاض القوى العاملة فى قطاع الزراعة إلا أن النسبة الأكبر منها انتقلت إلى قطاع الخدمات ونسبة أقل إلى قطاع الصناعة مما يؤكد إن عائدات النفط والقوى العاملة تم استخدامها بدرجة أكبر فى تطوير الخدمات وبالتالي زيادة الاستهلاك بدلاً من استخدامها فى بناء القاعدة الاقتصادية التى تكون بديلاً عن النفط، وذلك يتفق مع رأى الذى يقول بأن الدول التى ترعرع فيها الاقتصاد على تصدير النفط، تصبح معتادة على استيراد كل ما تستهلكه تقريباً وكلما كان الطلب على النفط مستمراً، سيكون العيش ممكناً للناس، إلا أنهم سيكونون فى وضع لارجاء فيه عند نفاد هذا المورد أو إذا انخفض الطلب عليه⁽²²⁾.

ويلاحظ مدى اهتمام الدول الشيوعية بالتخطيط من أجل المستقبل حيث توضح الأرقام، انتقال النسبة الأكبر من القوى العاملة فى الزراعة إلى قطاع الصناعة بينما نجد فى تشيكوسلوفاكيا البلد الاشتراكى الأكثر تقدماً اقتصادياً وكذلك فى الدول الرأسمالية التى حققت التطور الاقتصادى منذ القرن التاسع عشر بأن النسبة الأكبر من القوى العاملة المنتقلة من الزراعة تم استخدامها فى قطاع الخدمات.

ونستنتج مما سبق بأنه ينبغي على الدول النامية أن تعمل من أجل نمو قطاع الصناعة بدرجة أسرع من نمو قطاع الخدمات حتى يتحقق لها المستوى المناسب من النمو الصناعي الذى يوفر الإمكانات الاقتصادية التى تسمح بالنمو الطبيعى لقطاع الخدمات.

وينبغي على الدول النامية وخاصة الدول النفطية منها، والتى تتوفر لديها الموارد الكافية للتنمية، أن تستفيد من خبرة الدول التى سبقتها فى التقدم والمثال على ذلك كوريا كدولة نامية وكذلك جميع الدول الشيوعية تسير فى هذا الاتجاه. وإنه لتحقيق للزيادة فى الاستهلاك والمستوى الأفضل من إشباع الحاجات على المدى البعيد، فإنه من الضروى أن تنمو القطاعات الإنتاجية الأساسية بدرجة أكبر من نمو قطاع الخدمات سواء من حيث مساهمتها فى الناتج المحلى الإجمالى أو من حيث نسبة القوى العاملة المستخدمة بها والعمل دوماً على الرفع من كفاءة وإنتاجية القوى العاملة البشرية التى تعتبر العنصر الأساسى فى زيادة الإنتاج سواء فى القطاعات الإنتاجية أو الخدمية.

وإن الزيادة فى الأهمية النسبية لقطاع الخدمات ولو كانت مصحوبة بزيادة فى الدخل لا يعتبر مؤشراً للتقدم دون الزيادة فى الأهمية النسبية لقطاع الصناعة⁽²⁸⁾ أضف إلى ذلك بأن نمو الاستهلاك بدرجة أكبر من نمو الإنتاج الحقيقى للمجتمع سيؤدى إلى مزيد من الارتباط والاعتماد على الخارج «فلا استقلال لشعب يأكل من وراء البحر» «ويل لشعب يأكل مما لا يزرع ويلبس مما لا ينسج».

توزيع الدخل والاستهلاك

أشرنا فى مقدمة هذا البحث إلى العلاقة بين الدخل والاستهلاك وأوضحنا أن المساواة فى توزيع الدخل ستؤدى إلى الزيادة فى المنفعة الكلية للمجتمع، وتحقيق إشباع متقارب لحاجات أفراد، وهناك من يعتقد⁽²⁹⁾ بأن مشكلة الفقر لا تتمثل فى الجوع والحرمان أو قلة الموارد وإنما فى

التفاوت الشديد فى الثروة والدخول بين الأفراد، وليس معنى الفقر هو العجز عن الإشباع البسيط للحاجات الأساسية وإنما هو عدم اللحاق بالمستوى المعيشى السائد فى المجتمع.

وقد جاءت تعاليم الإسلام منذ أربعة عشر قرناً تحث على أهمية وضرورة المساواة فى توزيع الدخل، وبما يؤيد توجهات النظرية العالمية الثالثة فى هذا الشأن، حيث أكدت بأن كل ما فى يد البشر من مال هو ملك الله أصلاً ﴿ولله ما فى السموات والأرض﴾ النجم 31، وإنه لا يجوز للبعض دون الآخر أن يستأثر بهذا المال ﴿وآتوهم من مال الله الذى أتاكم﴾ (النور 32)، كما أن تعاليم الإسلام صريحة بالنسبة لتوزيع الدخل، وذلك بأن لكل كفايته لقوله تعالى: ﴿وَأَت ذى القربى حقّه والمسكين وابن السبيل﴾ (الإسراء 26) وقول الرسول : (ليس المؤمن الذى يشبع وجاره جائع إلى حين وهو يعلم) وقوله : (لا يؤمن بالله واليوم الآخر من بات شبعان وجاره جوعان).

وقد لخص عمر بن الخطاب نظرية التوزيع فى الإسلام (ما من رجل إلا وله فى هذا المال حق، الرجل وحاجته، الرجل وبلاؤه) وقوله : (إنى على ألا أدع حاجة إلا وسدتها ما اتسع بعضنا على بعض، فإذا عجزنا تأسينا فى عيشنا حتى نستوى فى الكفاف) فالإسلام لا يسمح بالغنى إلا بعد ضمان حد الكفاية، أى إشباع الحاجات الأساسية، ولا يسمح بالتفاوت الفاحش فى الثروة ، كما لا يسمح بالترف لأنه من أكبر بواعث السخط والجرائم فى المجتمعات وخلق الطبقة والصراع بينها.

وقد أشار ابن خلدون فى مقدمته إلى مبدأ كراهية الإسلام لأسلوب الترف إذ من شأنه إشاعة السلبية والتواكل، ووصفه بأنه جرثومة القضاء على الحضارة ونهى الإسلام عن تركيز الثروة فى أيد قليلة من الناس بقوله تعالى : ﴿كى لا يكون دولة بين الأغنياء منكم﴾ (الحشر 7) .

وسنحاول فيما يلي مناقشة أهم العوامل المؤثرة فى توزيع الدخل فى الدول الرأسمالية والاشتراكية.

توزيع الدخل فى الدول الرأسمالية

يعتبر سوء توزيع الدخل من أهم ما يميز الدول الرأسمالية مقارنة بالدول الاشتراكية التى حققت توزيعاً أفضل للدخل⁽⁶⁾ وتعانى الدول النامية التى تسير فى طريق الرأسمالية توزيعاً أسوأ للدخل ويكفى للدلالة على ذلك الإشارة إلى الفرق بين توزيع دخول الوطنيين المطبق فى الجماهيرية (والتي سلكت طريق الاشتراكية طبقاً للنظرية العالمية الثالثة) اعتباراً من أول يناير 1982م، حيث يتفاوت الحد الأدنى والحد الأعلى للدخل بنسبة 1 إلى 7 بل إن التفاوت سيكون أقل من ذلك من الناحية العملية بعد خصم الضرائب، فى حين يتراوح الفرق بين الحد الأدنى، والحد الأعلى للدخل فى الإدارة الحكومية وقطاع الأعمال فى مصر من 1 إلى 24 ، وبإضافة بدلات التمثيل يرتفع الفرق من 1 إلى 40⁽²⁷⁾.

وفىما يلى بعض أسباب سوء توزيع الدخل فى الدول الرأسمالية:

1 - التوزيع السىء للملكية:

انطلاقاً من التأييد المطلق الذى توليه النظم الرأسمالية لمبدأ الملكية الخاصة، والسماح للأفراد والمنظمين للنشاط الاقتصادى باستغلال وتحقيق أقصى الأرباح، فإنها تصنع الأسس القانونية والاقتصادية لخلق التفاوت فى الثروات التى يحصل عليها المواطنون⁽²⁰⁾ والذى تكون نتيجة التوزيع السىء للملكية بين الأفراد والتوزيع الأسوأ للدخل المحتملة والقدرة على إشباع الحاجات وخاصة فى الدول النامية حيث تعيش نسبة قليلة من السكان فى رفاهية مفرطة أو حياة ترفيه، بينما يعيش أغلب السكان فى حالة من الفقر والحرمان أو على أكثر تقدير فى المستويات الدنيا من الحياة.

2 - استراتيجيات خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية:

تستهدف استراتيجيات خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية فى الدول النامية ذات النظم الرأسمالية عادة الاهتمام بالنتائج المحلى الإجمالى، دون الاهتمام بتوزيع الدخل، على أساس الزيادة فى الناتج المحلى الإجمالى ستؤدى إلى زيادة المستوى الكلى للاستهلاك من السلع والخدمات وبالتالي إلى إلغاء الفقر⁽²²⁾ إلا أن هذه المنهجية لم تتمكن من القضاء على الفقر والحرمان حتى فى الدول الرأسمالية المتقدمة وزادت حدتهما فى الدول النامية، أى أنها لم تتمكن فى تحقيق إشباع الحاجات لبعض أفراد تلك المجتمعات.

وهناك العديد من الآراء التى ترى بضرورة أن تستهدف خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية إشباع الحاجات الأساسية للمجتمع، وإن ذلك سيؤدى حسب تلك الآراء إلى الزيادة فى الناتج الإجمالى المحلى وفى نفس الوقت الزيادة فى الاستهلاك وإشباع الحاجات لجميع أفراد المجتمع⁽⁷⁾.

وأكد المدير العام لمنظمة العمل الدولية⁽¹⁵⁾ بأن تحديد الحاجات الأساسية التى تكون الحد الأدنى لمستوى المعيشة سيساعد فى نفس الوقت على التعرف على الفئات المحرومة التى لم تتمكن من إشباع حاجاتها الأساسية وأضاف بأن سياسة تحقيق الحاجات الأساسية يتطلب مشاركة المجتمع فى اتخاذ القرار والذى يؤثر فى حياتهم وواضح هنا أن هذا رأى يتفق مع توجهات النظرية العالمية الثالثة.

3 - التضخم:

يعتبر التضخم أى الزيادة فى الأسعار التى تعاني منها النظم الرأسمالية من الآفات التى تساهم مساهمة كبيرة فى تفاقم سوء توزيع الدخل، حيث أن التضخم يعمل لصالح الملكية، وللمستثمرين للأرباح ويكون على حساب ذوى الدخل المحدود والفقراء والمسنين⁽²²⁾ وذلك لأن دخول الفئات الأخيرة لا تستطيع ملاحقة الزيادة المستمرة فى مستوى

الأسعار، بينما يحافظ المقاولون والتجار وما شابههم على هامش ربحهم النسبي مهما ارتفعت تكاليفهم، أى أنهم يحققون دخلاً ينمو بصورة مستمرة مع التضخم ⁽³⁰⁾ بينما ينمو التضخم بدرجة أكبر من نمو دخول الفقراء.

عدم كفاءة الوسائل المستخدمة فى توزيع الدخل

تعتبر الضرائب التصاعدية المطبقة فى الدول الرأسمالية، المتمثلة بأخذ نسبة أعلى من الدخل الأكبر، وبفرض الضرائب على ما يعتبر على أنه من الترفيات وليس من الضروريات وكذلك الدعم لبعض السلع والخدمات بالإضافة إلى ضريبة الأملاك العقارية وضريبة الهبات كمحاولة لمنع انتقال الموارد الرأسمالية من جيل لآخر من أهم الوسائل التى تستخدم لتحقيق العدالة فى توزيع الدخل فى الدول الرأسمالية ومع ذلك فإن تأثيرها كان ضعيفاً على تحقيق المساواة فى ملكية الثروة التى هى الأساس لانعدام المساواة ⁽²²⁾ هذا بالإضافة إلى أن عدم كفاءة استخدام الضرائب وكذلك التهرب من دفعها، فعلاً قد يؤدى إلى الزيادة فى سوء توزيع الدخل ففى الكيان الصهيونى ⁽¹⁾ مثلاً ازداد عدم المساواة فى توزيع الدخل فى الفترة ما بين عامى 1954، 1969، ففى عام 1954، كان نصيب الخمس الأدنى من السكان 7 % من الدخل الكلى، وكان نصيب الخمس الأعلى من السكان 38 % وفى عام 1969م، انخفض نصيب الخمس الأدنى إلى 5,8 % بينما ارتفع نصيب الخمس الأعلى إلى 44 % من الدخل. أى أن الهوة ازدادت اتساعاً بين الأغنياء والفقراء ولسوء توزيع الدخل مساوئ عديدة، فتفاوت الدخل يؤدى إلى تفاوت الفرص فى حرية العمل والإنتاج، فالأطفال الذين يولدون من آباء أغنياء، يتمتعون بميزات أفضل فى الحصول على مؤهلات علمية، أو شغل مراكز مناسبة، أو إقامة مشروعات لحسابهم الخاص والأسوأ من ذلك تفاوت الدخل يحد من حرية اختيار السلع فلا يستطيع الفقراء وذوو الدخل البسيطة استهلاك السلع التى تستطيع الحصول عليها طبقة الأغنياء ⁽¹⁴⁾ بالإضافة إلى أن سوء توزيع الدخل يؤدى إلى الإضرار بميزان المدفوعات

وفقدان جزء هام من حصيلة المجتمع من النقد الأجنبي الضروري لتنفيذ برامج التنمية، وذلك لأن الأغنياء وخاصة في الدول النامية لا يدخرون كثيراً وتكون طلباتهم مركزة عادة على المنتجات الأجنبية والغالية الثمن⁽¹¹⁾ وعلى العموم فإن سوء توزيع الدخل يؤدي إلى نتائج سلبية يجب تفاديها⁽¹²⁾.

وقاست الولايات المتحدة ذاتها التي تعتبر من أغنى دول العالم من آثار سوء توزيع الدخل، حيث اكتشفت بعد الستينات وجود عدد هائل من الأطفال والبالغين يعانون من سوء التغذية⁽⁴⁾ بسبب الفقر الناتج من سوء توزيع الدخل.

ويعتبر سوء توزيع الدخل في الدول النامية من أهم الأسباب الرئيسية في انتشار سوء التغذية بين الفقراء، وقد حاولت تلك الدول معالجة هذه المشاكل من خلال برامج التغذية وبمساعادات المنظمات الدولية، أو الدول الغنية، إلا أنها لم تتمكن من القضاء على هذه المشاكل أو حتى التخفيف من حدتها، لعدم استطاعة استراتيجيات التنمية في تلك الدول تحسين دخول الفقراء، وعلى الرغم من نجاحها في تحقيق درجة معينة من النمو الاقتصادي والزيادة في متوسطات الدخل إلا أنها لم تحقق توزيعاً عادلاً للثروة المضافة⁽³⁾، بينما هناك ما يؤكد بأن الدول الشيوعية مثل الصين/كوبا، وكذلك سيري لانكا، على الرغم من انخفاض متوسطات الدخل فيها، بل إن بعضها يعتبر من الدول الفقيرة إنها نجحت في تخفيف حدة الفقر وأمراض سوء التغذية وتوفير الحاجات الأساسية لمواطنيها بدرجة كبيرة، ويمكننا أن نخلص مما سبق بأن الوصول إلى المستوى الأفضل من إشباع الحاجات، يتطلب انتهاج خطط تنموية إنتاجية تستهدف إشباع الحاجات الأساسية والقضاء على الفقر من خلال القضاء على الأسباب الأساسية لسوء توزيع ثروة المجتمع.

توزيع الدخل في الدول الشيوعية

أوضحنا فيما سبق بأن توزيع الملكية وامتلاك رأس المال وعوامل

الإنتاج من أهم المسببات للتفاوت الكبير فى الدخل بين الأفراد وخاصة فى الدول النامية.

أما بالنسبة للدول الاشتراكية والتي تتميز بعدم امتلاك الأفراد لوسائل الإنتاج المملوكة عادة للدولة، فإن توزيع المنتجات القومية يتم طبقاً لما يؤديه المواطن من عمل، فالعمل الذى يؤديه أى فرد فى المجتمع الشيوعى هو الذى يقرر مركز الإنسان ودرجة رفاهيته⁽²⁰⁾، والتوزيع على أساس العمل قانون اقتصادى من قوانين المجتمع الشيوعى وهذا النظام يستبعد الطفيليين الذين يستحوذون على شطر من ثروة المجتمع دون المشاركة فى الإنتاج، ويتم توزيع الدخل فى الدول الشيوعية على أساس ما يقدمه الفرد من إنتاج أو خدمة، فهناك تباين فى الدخل بقدر مهارة وخبرة الأفراد، فالأجور فى الاتحاد السوفيتى ليست متساوية، فالعامل الماهر والمتعلم يحصل على أجر أكثر من العامل غير الماهر⁽⁴⁾، وحيث أن الأجور والمرتبات هى أساس الدخل فى الدول الشيوعية، وحيث أن هذه الدخل عادة ما تكون محدودة مهما كان الفرق بين الحد الأدنى والأعلى من الدخل، فإن نظام الضرائب المطبق فى الدول الشيوعية ضرائب المبيعات يساهم بدرجة كبيرة فى تقريب الفوارق بين الدخل المتباينة، وذلك لأنه عادة ما تفرض ضرائب مرتفعة على السلع الكمالية التى يقتنيها ذوو الدخل المرتفع بينما تفرض ضرائب منخفضة على السلع الضرورية أو تعفى من الضرائب أو تدعم لغرض إشباع الحاجات الأساسية للمجتمع وكما سبق أن أشرنا فإن الوسائل المستخدمة فى محاربة التضخم من العوامل المساعدة فى التوزيع الأكثر عدالة لثروة المجتمع.

وإنه نتيجة للتوزيع الأكثر عدالة للثروة فى الدول الشيوعية يمكننا أن نستنتج من الجدول (7) بأنه على الرغم من أن متوسط دخل الفرد فيها لم يتجاوز 25 % من متوسط دخل الفرد فى الدول الرأسمالية فى عام 1978م، فإنها حققت فى العقدين الماضيين تقدماً ملحوظاً فى مستوى الغذاء المتاح لشعوبها، والأهم من ذلك هو ما حققته من انخفاض كبير فى نسبة وفيات

الأطفال من 1-4 سنوات والتي أصبحت متساوية ونسبة الوفيات بالنسبة لهذه الفئة من السكان في الدول الرأسمالية، كما حققت ارتفاعاً هائلاً في الأمد المتوقع للحياة عند الولادة، وهذا دليل كاف على ما حقته تلك الدول من تحسين المستوى الغذائي والصحي وإشباع الحاجات الأساسية والضرورية لمعظم أفراد المجتمع.

الفصل الثالث

الاستهلاك في الجماهيرية

تعتبر الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية، إحدى البلدان المتقدمة في الوطن العربي والشرق الأوسط، وتعتبر تاريخياً من البلدان السائرة في طريق النمو، وتسعى بكل جد نحو تحسين مستوى معيشة ورفاهية شعبها وواضح من الأرقام أنها حققت تقدماً اقتصادياً هائلاً حيث ارتفع الناتج المحلي الإجمالي من (155,5) مليون دينار في عام 1962⁽³²⁾ إلى (8254) مليون دينار في عام 1980⁽³³⁾، كما حققت ارتفاعاً كبيراً في مستوى الاستهلاك بشقيه العام والخاص من (163,2) مليون دينار في عام 1962 إلى (4280) مليون دينار في عام 1980م.

ويعتبر النفط بالإضافة إلى الجهود المبذولة من خلال خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وخاصة بعد ثورة الفاتح من سبتمبر العظيمة من العوامل التي ساهمت ومكنت من تحقيق الانجازات المذكورة، وكنا قد أشرنا في الفصل الثاني من هذا البحث إلى أن عائدات النفط في بعض الدول النفطية قد استخدمت إلى حد ما في التمويل المباشر للاستهلاك.

وسنحاول فى هذا الفصل تحديد مدى استخدام عائدات النفط بصورة مباشرة فى الاستهلاك فى الجماهيرية وكذلك مدى تطبيق توجهات النظرية العالمية الثالثة التى أشرنا إليها فى الفصل الأول وخاصة من حيث مدى ارتباط الاستهلاك بالزيادة فى الإنتاج والتوزيع العادل لثروة المجتمع وذلك من خلال الجوانب الآتية:

1 - نمو الاستهلاك والعوامل ذات العلاقة

كما ذكر سالفاً حققت الجماهيرية تقدماً ملحوظاً سواء بالنسبة للنتائج المحلى الإجمالى، أما بالنسبة للاستهلاك وجدول (8) يوضح درجة النمو السنوى للنتائج المحلى الإجمالى ونتاج الأنشطة الاقتصادية غير النفطية، وجملة الاستهلاك (العام والخاص) وكذلك نمو بعض مكونات الاقتصاد ذات العلاقة بالاستهلاك مثل الاستثمار والصادرات والواردات من السلع والخدمات، وذلك خلال الفترة ما بين عامى 1962، 1980 م .

ففى الفترة ما بين عامى 1962، 1969 أى ما قبل قيام الثورة تم تحقيق نمو ملحوظ فى كل من الناتج المحلى الإجمالى والصادرات من السلع والخدمات وذلك بنسبة 29,4، 36,4 % فى السنة وعلى التوالى، وذلك يشير إلى الإسراع فى استنزاف الثروة النفطية فى تلك الفترة، فى حين كان نمو كل من الناتج المحلى الإجمالى والصادرات من السلع والخدمات فى فترة ما بين 1969، 1980 فى حدود 18,9، 19,4 % فى السنة فقط، مما يدل على اهتمام الثورة والسلطة الشعبية من بعدها بالمحافظة على الثروة النفطية والاستفادة منها لأطول فترة ممكنة لمصلحة الشعب العربى الليبى، على أساس أن النفط ثروة عارضة وينبغى أن تستخدم بدرجة أكبر فى تنمية الأنشطة الاقتصادية غير النفطية التى تعتبر المؤشر للإنتاج الحقيقى للمجتمع .

ففى الفترة الأولى كان النمو المحقق فى الاستهلاك فى حدود 17 % فى السنة أى أكبر من النمو المحقق فى ناتج الأنشطة الاقتصادية غير

النفطية ، والذي كان فى حدود 15,3 ٪ فى السنة فقط ، أى أن الاستهلاك كان ينمو بدرجة أكبر من الإنتاج .

أما فى الفترة الثانية أى فترة ما بعد الفاتح ، وعلى عكس ما تحقق فى الفترة الأولى ، فإن النمو المحقق فى ناتج الأنشطة الاقتصادية غير النفطية كان يفوق النمو المحقق فى الاستهلاك حيث كانت النسبة 21,5 ٪ و 20 ٪ على التوالى أى أن الإنتاج معبراً عنه بالأنشطة الاقتصادية غير النفطية كان ينمو بدرجة أكبر قليلاً من الاستهلاك .

2 - العلاقة بين الأنشطة الاقتصادية غير النفطية والاستهلاك

بالنظر إلى تطور قيمة كل من ناتج الأنشطة الاقتصادية غير النفطية وقيمة الاستهلاك خلال الفترة ما بين 1962، 1980 وكما هو مخطط فى عام 1985 جدول (9) يلاحظ بأن نسبة قيمة ناتج الأنشطة الاقتصادية غير النفطية إلى قيمة الاستهلاك كانت حوالى 72٪ فى عام 1962م، ثم انخفضت إلى 64٪ فى عام 1969 ثم ارتفعت النسبة إلى 81,3٪ فى عام 1975 وانخفضت مرة أخرى إلى 73,3٪ فى عام 1980 ويتوقع أن لا تزيد عن 80 ٪ فى عام 1985 ، وذلك يوضح مدى الزيادة أو النقصان فى الاستهلاك بالنسبة للإنتاج خلال السنوات المشار إليها ومدى الاستمرار فى الاعتماد على عائدات النفط فى التمويل المباشر للاستهلاك ، هذا إذا افترضنا أن النفط لم يساهم بطريقة مباشرة فى زيادة قيمة الأنشطة الاقتصادية غير النفطية .

3 - العلاقة بين قيمة الواردات من السلع والخدمات وحجم الاستثمار والاستهلاك

أوضحنا فى الفصل الثانى من هذا البحث بأنه يمكن تحديد الموارد المتاحة للاقتصاد الوطنى بالنتائج المحلى زائداً الفائض فى الواردات أو ناقصاً الفائض فى الصادرات من السلع والخدمات .

وحيث أن النفط يمثل معظم صادرات الجماهيرية تقريباً، خلال العقدين الماضيين لذلك فإن قيمة الواردات من السلع والخدمات هي مقابل عائدات نفطية، وفي حالة تساوى قيمة الواردات من السلع والخدمات وقيمة الاستثمار، فإن ذلك يدل على أن النفط لا يستخدم في التمويل المباشر للاستهلاك.

ويتضح من الجدول (9) بأن نسبة قيمة الواردات من السلع والخدمات كانت دائماً أكبر من قيمة الاستثمار وأن نسبة قيمة الاستثمار إلى الواردات تتراوح ما بين 52,3 % كحد أدنى إلى 77 % كحد أقصى، وهذا يؤكد مرة أخرى مدى الاستخدام المباشر لعائدات النفط في الاستهلاك، أى أن 33 % إلى 48 % من الاستهلاك يمول بطريقة مباشرة من النفط، أضف إلى ذلك بأن ناتج الأنشطة الاقتصادية غير النفطية لا يعبر عن الإنتاج الحقيقى للمجتمع بل ربما قد يكون أقل من ذلك، وذلك لأن عائدات النفط تساهم بصورة مباشرة فى قيمة ناتج الأنشطة الاقتصادية غير النفطية من خلال استخدام عائدات النفط فى تمويل نسبة كبيرة من الميزانية الإدارية التى تعتبر المصدر لدفع مرتبات العاملين بقطاع الخدمات العامة وتستخدم كأساس لحساب ناتج الأنشطة الاقتصادية غير النفطية.

والجدول رقم (10) يبين مدى مساهمة عائدات النفط فى التمويل المباشر للميزانية الإدارية خلال الفترة ما بين 1966-1975، حيث كانت ما بين 76,42 % من الإيرادات الفعلية، وما بين 114,45 % من المصروفات الفعلية للميزانية الإدارية، وعلى الرغم من أنه يلاحظ فى السنوات الأخيرة انخفاض مساهمة العوائد النفطية إلى 16-17 % من الميزانية الإدارية⁽²³⁾ فإن النظرة المدققة فى الموضوع تبين أن اعتماد الميزانية الإدارية على النفط لازال أكبر من ذلك بكثير وذلك لأن جزءاً كبيراً من إيرادات الميزانية المذكورة كان نتيجة للضرائب المفروضة على تنفيذ خطة التحول الممولة من النفط، والتى ينبغى أن تستخدم فى إعادة تمويل ميزانية التحول، وليس تمويل الميزانية الإدارية، وحتى يتساوى الإنتاج والاستهلاك وتطبيقاً

للأطروحة « الذى ينتج هو الذى يستهلك » فمن الضروري اتباع استراتيجية تستهدف تمويل الميزانية الإدارية من الضرائب المفروضة على الدخل وعلى السلع الاستهلاكية ، وكافة الضرائب الأخرى واستبعاد الضرائب المفروضة على تنفيذ خطة التحويل كما ينبغي أن تستهدف المساواة بين قيمة الاستثمار وقيمة الواردات من السلع والخدمات مقابل الصادرات النفطية .

وبعد تحقيق المستهدفات حيث يتساوى الاستهلاك والإنتاج الحقيقى للمجتمع وتستخدم عائدات النفط فقط فى أغراض التنمية، يسمح للاستهلاك بالتطور بقدر النجاح فى زيادة ناتج الأنشطة الاقتصادية غير النفطية التى تصبح معبرة عن الإنتاج الحقيقى للمجتمع عندما يستبعد استخدام عائدات النفط فى تمويل الميزانية الإدارية، وبذلك يصبح أى تطور فى الاستهلاك هو نتيجة حقيقية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية كما يصبح النفط عاملاً مساعداً ودافعاً للتنمية .

ونعيد هنا ما سبقت الإشارة إليه وهو أنه ينبغي أن لا يكون التحسن فى مستوى إشباع الحاجات والتحسين فى مستوى المعيشة هدفاً فى حد ذاته بل أن يكون نتيجة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية وأن يحقق مستوى من إشباع الحاجات أو من المعيشة يمكن المحافظة عليه .

العلاقة بين تطور الاستهلاك وتطور كل من قطاعى الزراعة والصناعات التحويلية والإنفاق الجارى على الخدمات

يتضمن الجدول رقم(11) معدلات النمو السنوية لقطاعى الزراعة والصناعة التحويلية، وكذلك الإنفاق الاستهلاكى بشقيه العام والخاص، والإنفاق على قطاع الخدمات (الخدمات العامة للدول والدفاع والتعليم والصحة) خلال الفترة ما بين 1965، 1978م .

ويستتج من هذا الجدول بأنه تم تحقيق نمو بطيء فى الفترة ما قبل 1969، فى كل من قطاعى الزراعة والصناعة مقارنة بالنمو المرتفع المحقق

فى الإنفاق الاستهلاكى بصورة عامة والاستهلاك العام بصورة خاصة، وكذلك فى قطاع الخدمات وهذا دليل على انخفاض مساهمة القطاعات الإنتاجية الأساسية فى ناتج الأنشطة الاقتصادية الغير نفطية، ودليل واضح على سوء استغلال عائدات النفط الذى كان نتيجه الزيادة فى الأسعار والزيادة فى الواردات سواء كانت مواد غذائية أو سلعاً استهلاكية مما يتناقض مع توجهات النظرية العالمية الثالثة بخصوص الاستهلاك وهى واحدة من القضايا التى تبنت ثورة الفاتح معالجتها.

وخلال الفترة ما بعد 1969 تم التركيز على ضرورة تحقيق تنمية اقتصادية حقيقية حيث تضمنت استراتيجية خطط التنمية 1973-1975م، 1976-1980م⁽³⁴⁾ تخليص الاقتصاد من سيطرة النفط وخلق قوى إنتاجية فى القطاعات غير النفطية وارتياح ميدان التصنيع باعتباره أقدر على دفع النمو وأكثر استجابة للتقدم العلمى مع الاهتمام بالزراعة، والتركيز على كفاءة العنصر البشرى.

وبتنفيذ الاستراتيجية المذكورة تم تحقيق زيادة كبيرة فى نمو الصناعات التحويلية، حيث ارتفعت النسبة من 10 % فى الفترة ما قبل 1969 إلى 21,7 % فى الفترة ما بعد 1969 وتحقيق ارتفاع بسيط فى الإنتاج الزراعى من 8,2 % إلى 11,8 % ومن ناحية أخرى فقد استمر تحقيق النمو المرتفع فى مجال الاستهلاك وفى مجال الخدمات، وخاصة فى مجال الخدمات العامة للدولة وللدفاع والذى كان أكبر من النمو المحقق فى قطاع الزراعة وجملة الإنفاق الاستهلاكى .

ويستخلص مما سبق بأن الاستمرار فى عدم تطبيق أطروحة «الذى ينتج هو الذى يستهلك» كان نتيجة لعدم الاهتمام بتخطيط الدخول وأنماط الاستهلاك من خلال خطط التحول والسماح لقطاع الخدمات بأن ينمو بدرجة أكبر من نمو القطاعات الإنتاجية، وذلك لسهولة استخدام عائدات النفط فى تطوير هذا القطاع وخاصة من حيث الكم، والذى مكن نسبة كبيرة من المجتمع من الحصول على دخول مناسبة وبطرق سهلة أدت إلى

الزيادة فى الاستهلاك وفى نفس الوقت عزوف معظم أفراد المجتمع عن العمل فى المجالات الإنتاجية الذى كان نتيجة ضعف النمو المحقق فى القطاعات الإنتاجية الأساسية على الرغم من الحجم الهائل للاستثمار فى مجال الإنتاج، وإن التوسع فى قطاع الخدمات على حساب القطاعات الإنتاجية كان دافعاً لزيادة الاستهلاك المعتمد على النفط والواردات وممانعاً لتحقيق التنمية الاقتصادية الحقيقية.

ويكمن الحل فى تحويل المجتمع من مجتمع استهلاكى إلى مجتمع إنتاجى من خلال العمل على ضرورة تحقيق النمو فى قطاعى الصناعة والزراعة بدرجة أكبر من نمو الخدمات والاستهلاك ، وإن تخطيط الدخول والاستهلاك من خلال خطط التحول، وتمويل الميزانية الإدارية دون الاعتماد على النفط، والملاءمة بين قيمة الواردات من السلع والخدمات وقيمة الاستثمار، سيساهم فى تحويل المجتمع إلى العمل فى القطاعات الإنتاجية وستكون النتيجة النمو المعقول لكل من الخدمات والاستهلاك.

التغيرات الهيكلية وتوزيع القوى العاملة والاستهلاك

فى الاقتصاد النامى وخاصة فى مراحل نموه الأولى من الضروري إحداث تغييرات هيكلية فى الاقتصاد، أى زيادة الإنتاج عن طريق تخصيص الموارد لقطاعات أكثر كفاءة فى الإنتاج ، ونقل العمال من قطاعات ذات إنتاجية منخفضة إلى قطاعات ذات إنتاجية أكثر ارتفاعاً وزيادة الاستثمار بدلاً من زيادة الاستهلاك (وخاصة استهلاك الكماليات).

ويوضح الجدول (12) مدى مساهمة القطاعات الأساسية فى الناتج المحلى الإجمالى واتجاهاتها خلال الفترة ما بين 1980-1875 حيث انخفض نصيب الزراعة من 2,3 إلى 1,7 % وانخفض نصيب قطاع الصناعة من 14,7 إلى 12 % وارتفع نصيب الصناعات التحويلية من 1,8 إلى 2,6 % وانخفض نصيب ناتج الأنشطة الاقتصادية غير النفطية من 41,7 % إلى

38 % فقط بينما ارتفع نصيب النفط والغاز من 53,2 إلى 62 % ومن ناحية أخرى فإنه لم يحدث تغيير يذكر فى هيكل الاستعمالات المحلية للموارد بالنسبة لجملة الإنفاق الاستهلاكى والذى ارتفع من 66 إلى 67,1 % إلا أنه حدث ارتفاع فى نصيب الاستهلاك العام من 30,8 % إلى 33,6 % وانخفض الاستهلاك الخاص من 35,2 إلى 37,5 %.

وتشير هذه الأرقام إلى أن خطة التحول 1980-76 قد حققت نجاحاً ملحوظاً فى قطاع الصناعات التحويلية وتلك إشارة إلى الاتجاه الصحيح فى التحول ومع ذلك فإن ضالة نصيب هذا القطاع وقطاع الزراعة فى الناتج المحلى الإجمالى بالمقارنة بنصيب الخدمات والاستهلاك يتطلب مضاعفة الجهد فى مجال القطاعات الإنتاجية المشار إليها، وكما أوضحنا فى الفصل الثانى من هذا البحث فإنه لا يمكن خلق توازن بين الاستهلاك والإنتاج الحقيقى للمجتمع دون زيادة الأهمية النسبية للقطاعات الإنتاجية وخاصة الصناعات التحويلية.

وعليه فمن الصعب تحقيق التوازن المرغوب دون أن ينمو قطاع الصناعات التحويلية ضعف النمو فى قطاع الخدمات وكذلك الاستهلاك، وأن ينمو قطاع الزراعة بدرجة أكبر من الاستهلاك الخاص على الأقل.

وبالنسبة لتوزيع أو انتقال القوى العاملة بين القطاعات الثلاثة الزراعة والصناعة والخدمات فقد أشرنا فى الفصل الثانى من هذا البحث جدول (5) بأنه خلال الفترة ما بين عامى 60 إلى 1978 تم انخفاض القوى العاملة فى الزراعة من 53 % إلى 22 % خلال الفترة المذكورة مع انتقال 10 % منها فقط إلى قطاع الصناعة و 20 % إلى قطاع الخدمات.

وجداول (13) يوضح توزيع القوى العاملة الليبية وغير الليبية بين القطاعات الثلاثة المذكورة فى عام 1978، والذى يستتج منه بأن نسبة القوى العاملة غير الليبية كانت تمثل حوالى 33 % من جملة القوى العاملة وأن النسبة الأكبر من القوى العاملة غير الليبية حوالى 60 % يعملون بقطاع الصناعة وخاصة قطاع التشييد ويعمل حوالى 28 % منهم فى قطاع

الخدمات ونسبة أقل في القطاعات الإنتاجية الأساسية (الزراعة والصناعات التحويلية).

ويعمل 60 % من القوى العاملة الليبية بقطاع الخدمات، والباقي يعمل بقطاعي الزراعة والصناعة وهناك ما يؤكد بأن 41 % فقط من المالكين للحيازات الزراعية يمتحنون الزراعة دون أي مهمة أخرى و 47 % منهم من كبار السن وذلك بالشرط الساحلي الذي يعتبر أهم منطقة زراعية بالجمهورية⁽³⁵⁾ ووجود النسبة الأكبر من القوى العاملة بقطاع الخدمات، لا يعنى بالضرورة أنها تقدم خدمات حقيقية بل إن نسبة كبيرة منها ربما تكون في حالة بطالة مقنعة ، وتتقاضى مرتبات ودخول من ميزانية الشعب وهذا قد يكون أخطر من البطالة المقنعة المتعارف عليها في قطاع الزراعة أو الخدمات في الدول النامية الفقيرة، ومعنى هذا أن نسبة من القوى العاملة بالخدمات لا تقوم بالنشاط الاقتصادي الإنتاجي، وتساهم في الاستهلاك دون مساهمتها في الإنتاج، وإنه يمكن تخفيض عدد القوى العاملة في قطاع الخدمات دون أن يتأثر المستوى الحالي للخدمات، ويعنى أن الوضع الحالي لتوزيع القوى العاملة غير سليم على الإطلاق في بلد يسعى إلى تحقيق التحول والتقدم ودون شك فإن انخفاض نسبة القوى العاملة في قطاعي الزراعة والصناعة وخاصة الصناعات التحويلية في الدول النامية يعتبر من العوامل التي تعيق النمو المرغوب في القطاع الإنتاجي بما يتناسب والتطور في الاستهلاك.

والاتجاه الصحيح في بداية مراحل النمو هو أن تكون نسبة القوى العاملة في القطاعات الإنتاجية أكبر من نسبة القوى العاملة في قطاع الخدمات، والضرورة تفرض إعادة النظر في قطاع الخدمات وتقليصه وزيادة فعاليته، وتشجيع انتقال القوى العاملة للقطاعات الإنتاجية الحقيقية، هذا بالإضافة إلى ضرورة الإسراع في تجييش المدن وتقليص الجيش النظامي ، كما أوضح القائد في خطابه في الجلسة الختامية لمؤتمر الشعب العام وأن هناك ضرورة لتوجيه الفائض من القوى العاملة من قطاع الخدمات نحو الإنتاج عن طريق التدريب والتأهيل خدمة للاقتصاد الوطني

ولمسيرة التنمية فى الجماهيرية إلى جانب الفائدة التى ستعود على هؤلاء من حيث ارتفاع مستوى دخولهم⁽³⁶⁾ كما ينبغى استخدام القوى العاملة الأجنبية فى القطاعات الإنتاجية فقط، عدا العاملين الضرورىين للخدمات الصحية والتعليمية وبعض التخصصات النادرة والمحدودة إلى حين تحقيق الاكتفاء الذاتى من تلك التخصصات.

ونؤكد مرة أخرى بأن التخفيض التدريجى لاستخدام النفط فى تمويل الميزانية الإدارية، سيساهم بطريق غير مباشر فى تخفيض بعض أجهزة الخدمات وانتقال القوى العاملة منها إلى القطاعات الإنتاجية .

الواردات والاستهلاك

أدى التوسع فى قطاع الخدمات وبالتالى الاستهلاك على حساب قطاع الإنتاج إلى الزيادة فى الواردات من السلع الاستهلاكية بالإضافة إلى السلع الوسيطة والرأسمالية الضرورية للاستثمار.

وجداول(14) يبين نمو واردات السلع فى الجماهيرية خلال الفترة ما بين عامى 64 إلى 1979 ففى الفترة ما قبل 1969 يلاحظ الارتفاع فى نمو واردات السلع الاستهلاكية والذى كان فى حدود 19,6 % سنوياً مقارنةً بالنمو الأقل المحقق فى واردات السلع الرأسمالية والسلع الوسيطة التى كانت فى حدود 12,1، 15,5 % على التوالى .

وفى الفترة ما بعد 1969 وعلى الرغم مما تحقق فى نمو كل من واردات السلع الرأسمالية والسلع الوسيطة مما يدل على الاهتمام ببرنامج التحول تحقق نفس الارتفاع تقريباً فى نمو واردات المواد الغذائية والسلع الاستهلاكية مما يترتب عليه المزيد من التوسع فى قطاع الخدمات حتى يمكن توصيل السلع المستوردة للمستهلك .

ولخلق التوازن بين الاستهلاك والإنتاج الحقيقى للمجتمع، يتطلب

الأمر أن تنمو الواردات من المواد الغذائية والسلع الاستهلاكية بدرجة أقل من نمو واردات السلع الوسيطة والرأسمالية، وذلك قد يستوجب فرض المزيد من الضرائب على السلع الاستهلاكية المستوردة وخاصة الكمالية منها مما يؤدي إلى تخفيض حجم الواردات وإلى المساهمة في تحقيق التساوى المطلوب بين قيمة الواردات وحجم الاستثمار، وفي نفس الوقت توفير المزيد من الموارد للميزانية الإدارية وتحريرها من النفط.

إن الاستمرار في النمط الحالي للواردات والاستهلاك يخدم فقط مصالح الدول الصناعية والإمبريالية ويعمل في غير صالحنا دون شك، وقد لا يحق لنا مثلاً استخدام الأثاث الفخم، الملابس والسيارات الفاخرة وبعض أجهزة الإذاعة المرئية الملونة والعديد من الكماليات غير الضرورية والمستوردة من الخارج، وما يحق لنا أن نستورده ونستهلكه هو ما يساعدنا فقط على إنجاز عملية التحول ومواجهة التحدي الذي نحن بصدده ويجب أن لا يغرينا نمط الاستهلاك الموجود في الدول المتقدمة وضرورة إقناع المجتمع بذلك، بل يجب أن نعمل بقدر الإمكان على تشجيع الإنتاج المحلي من أجل الاستهلاك بل ومن أجل التصدير، وذلك لا يتحقق دون تقليص قطاع الخدمات وزيادة حجم قطاع الإنتاج وخاصة الإنتاج الصناعي ومن ناحية أخرى فإن الزيادة في الواردات من السلع الغذائية أيضاً كان نتيجة مباشرة للتوسع في قطاع الخدمات على حساب قطاع الزراعة ويوضح الجدول (15) مدى تغطية الإنتاج المحلي للاستهلاك من السلع الغذائية الاستراتيجية في الفترة ما بين 64 ، 1978 ، حيث انخفض نصيب الإنتاج المحلي من 15,9% إلى 12,2% بالنسبة للقمح ومن 68,7 إلى 42,6% بالنسبة لزيت الزيتون ومن 91,6 إلى 52,1 بالنسبة للحوم في حين ارتفع نصيب حليب الأبقار من 34,7 إلى 47,7% أي أن الواردات وبالتالي الاستهلاك كان ينمو بدرجة أكبر من الإنتاج المحلي .

ويعتبر دعم السلع الغذائية أحد الأسباب التي ساهمت في زيادة

الواردات والاستهلاك كما كان لها تأثير سىء على زيادة الإنتاج المحلى على الرغم من جهود التنمية التى بذلت فى مجال التنمية الزراعية، والدليل على ذلك هو مدى تغطية الإنتاج المحلى من الحليب والذى لم يتم دعمه بالنسبة للمتاح للاستهلاك مقارنة بمدى تغطية الإنتاج من الأغذية المدعمة .

ومما لا شك فيه بأن زيادة الاستهلاك الغذائى مرغوبة ومطلوبة لتحسين صحة المواطنين ومعالجة مشاكل سوء التغذية بشرط أن لا تعود بالضرر على صحة المجتمع من خلال الإفراط فى الأكل إلا أن ذلك ينبغى أن يتحقق من خلال مجهودات التنمية وليس من خلال عائدات النفط .

ويشير الجدول(16) إلى تطور الواردات من الأغذية الأساسية وأغذية البروتين وأغذية الأطفال وبقية الأغذية بالنسبة لإجمالى الواردات من السلع خلال الفترة ما بين 61 إلى 1979، حيث كان نصيب واردات مجموع السلع الغذائية متناسقاً مع تطور مجموع الواردات من السلع والذى ارتفع من 15,7 % إلى 16,7 % فقط .

وبالنظر إلى تطور مختلف المجموعات الغذائية بالنسبة للواردات من السلع نجد أنه كان هناك انخفاض فى نصيب الواردات من السلع الغذائية الأساسية من 9 % إلى 4,1 % بينما ارتفع نصيب أغذية البروتين وأغذية الأطفال من 2 % إلى 5,9 % وارتفع نصيب بقية الأغذية من 4,7 % إلى 6,7 % .

وعندما تكون هناك ضرورة لتخفيض الواردات من السلع الغذائية ينبغى أن تكون الأولوية فى فرض الضرائب أو منع الاستيراد على أغذية المجموعة الأخيرة التى لا تعتبر الأغذية الأساسية أو الضرورية والتى تمثل حوالى 40 % من واردات الأغذية .

تطور الوضع الغذائى فى الجماهيرية

أشير فيما سبق إلى التطور الهائل الذى تحقق فى مجال الاستهلاك

بصورة عامة في الجماهيرية خلال العقدين الماضيين، ويعتبر تطور الاستهلاك في مجال الغذاء من أهم مؤشرات التطور الاجتماعي لأي مجتمع من المجتمعات، ويوضح الجدول (17) تطور الإمدادات الغذائية بالنسبة للفرد في اليوم في كل من الجماهيرية وبعض الدول الأخرى «دول نامية» شيوعية، رأسمالية، محسوبة على أساس المتاح من الأسعار الحرارية والبروتينات (نباتية وحيوانية) الدهون خلال الفترة ما بين عامي 1977، 61 حيث يلاحظ التطور الهائل في المتاح للاستهلاك من المواد الغذائية في الجماهيرية مقارنة بالدول الأخرى، فقد كان الوضع الغذائي في الجماهيرية في عام 1961م، مشابهاً للوضع الغذائي في تشاد في عام 1977 م وأسوأ بدرجة كبيرة عما كان في مصر والسعودية وتونس.

وفي النصف الثاني من السبعينات أصبح الوضع الغذائي في الجماهيرية من حيث المتاح للاستهلاك متقارباً مع ما هو متاح في الدول الشيوعية والدول الرأسمالية المتقدمة، بل إن هناك ما يؤكد ومن حسابات أجراها الباحث على ميزان الموجودات الغذائية بالجماهيرية لفترة 1976-1978⁽³⁷⁾، بأن المتاح للاستهلاك من المواد الغذائية للفرد في اليوم يقترب من حوالى (4000) سعر حرارى (96) جم بروتين (27) جم بروتين حيواني (122) جم دهون، أى إن الغذاء في الجماهيرية أصبح أفضل كمياً ونوعاً مقارنة بالدول النامية بما فيها السعودية وأصبح مماثلاً لما هو متاح في الدول الأوروبية من حيث البروتينات والدهون وأكثر ارتفاعاً في الأسعار الحرارية ومنخفضاً في البروتينات الحيوانية، وهذا دليل على أن الغذاء في الجماهيرية مرتفع جداً في الحبوب ومنخفض نسبياً في اللحوم والأسماك والحليب.

ودون شك فإن التطور الواضح في المتاح للاستهلاك من الغذاء قد ساهم مساهمة كبيرة في تحسين الحالة الغذائية والصحية للشعب الليبي، ومع ذلك فإن أمراض سوء التغذية لازالت ملاحظة في الجماهيرية بما لا يتناسب والمتوفر من الغذاء للمجتمع، (38)، (39) وقد يكون سوء توزيع

الدخل أحد الأسباب المساهمة في ذلك إلا أن السبب الأهم هو انخفاض الكفاءة في تحقيق المنفعة والإشباع من الغذاء والإمكانات الاقتصادية والاجتماعية المتاحة، وهذا يعود ليس فقط لانخفاض الوعي للمفاهيم الصحية للاستهلاك من الغذاء أو غيره لأن الزيادة في المتاح من الغذاء لم يأت نتيجة للإنتاج الحقيقي للمجتمع ، وإنما نتيجة للاستخدام المباشر لعائدات النفط ولو جزئياً في الاستهلاك.

فالمجتمع الذي يستهلك أكثر مما ينتج لن يكون قادراً على الانتفاع من الإمكانات المتاحة لديه لغرض إشباع حاجاته، و لذلك فإن التوازن بين إنتاج واستهلاك المجتمع ضروري لمعالجة العديد من المشاكل الغذائية والاجتماعية، ودون شك فإن الالغاء التدريجي لدعم السلع الغذائية، ومنح مزايا مالية لذوى الدخل المحدود تعويضاً عن ذلك قد يساهم في الوصول إلى الموازنة المرغوبة ومن الناحية الاقتصادية فإنه عندما يكون هناك ضرورة للدعم فينبغى أن يوجه للسلع المنتجة محلياً فقط، لأن دعم السلع المستوردة يؤدي إلى زيادة الاستهلاك والاستيراد والمزيد من الاعتماد على الخارج بينما يؤدي دعم السلع المنتجة محلياً إلى زيادة الاستهلاك وزيادة الإنتاج في آن واحد.

توزيع الدخل والاستهلاك

تعتبر نتائج ميزانية الأسرة في كل من طرابلس وبنغازى في عام 1969 لمن أهم البيانات المتاحة عن توزيع الدخل في الجماهيرية .

وتشير نتائج مدينة طرابلس⁽⁴⁰⁾ بأن دخل الفرد كان يتراوح ما بين 5 إلى 70 ديناراً وإن أكثر من 50 % كانت تتراوح دخولهم من 10 إلى 30 ديناراً أى أن الفرق بين الحد الأدنى والحد الأعلى للدخل كان من 1 إلى 14 تقريباً بل إن الفرق ربما كان أكبر من ذلك لو أخذنا في الاعتبار بقية المواطنين الذين يعيشون خارج المدن وكانوا أسوأ حالاً اقتصادياً في ذلك الحين .

ويمكن الاستدلال على توزيع الدخل خلال السبعينات من خلال تطور الإنفاق الاستهلاكي الخاص وتطور دخول بعض فئات المجتمع ويستنتج من الجدول (18) بأن الرقم القياسى للاستهلاك الخاص للفرد قد ارتفع من 100 فى عام 1970 م، كسنة أساس إلى 364 فى عام 1978 م، أى أنه تضاعف أكثر من ثلاث مرات ونصف فى حين ارتفع الرقم القياسى للحد الأدنى للدخول إلى 150 ومرتب الدرجة الرابعة كـ «متوسط للوظائف الإدارية بالخدمة المدنية سابقاً» إلى 135 فقط وهذا دليل واضح على أن توزيع الدخل الذى كان سائداً فى السبعينات كان لصالح فئات المجتمع التى كانت تعمل بالقطاع الخاص التى استحوذت على الجزء الأكبر من ثروة المجتمع فى ظل العلاقات الظالمة وفى غياب العدالة الاجتماعية مما مكنها بالطبع من الاستحواذ على نسبة أكبر من الاستهلاك.

وعلى الرغم من الارتفاع الكبير فى الأسعار حيث ارتفعت تكاليف المعيشة بنسبة 7,6 %، سنوياً طبقاً للرقم القياسى للأسعار بمدينة طرابلس فإن النمو الحقيقى للاستهلاك الخاص قد ارتفع بنسبة 7,8 سنوياً وذلك يؤكد الارتفاع الحقيقى فى مستوى المعيشة لعامة الشعب الليبى فى الجماهيرية إلا أن ذلك الارتفاع لم يكن فيه نصيب لذوى الدخل المحدود، حيث انخفضت القيمة الحقيقية للحد الأدنى للدخول ومرتب الدرجة كمتوسط للوظائف الإدارية بالخدمة المدنية سابقاً بنسبة 4,3 % فى السنة على التوالى مما يؤكد أنه تم تحقيق تحسن كبير فى مستوى المعيشة وإشباع الحاجات بالنسبة للفئات الاستغلالية وانخفاضها أو عدم تحسنها على الأقل بالنسبة للعاملين فى قطاع الخدمة العامة الذين يمثلون النسبة الأكبر فى المجتمع.

ودون شك فإن تطبيق الأطروحات الاشتراكية بمنع الأفراد من استغلال الآخرين وعدم مزاوله الأنشطة الاقتصادية التى تؤدى إلى الربح السهل ومع صدور القانون رقم 15 لسنة 1981 م، الذى يحدد الإطار العام لدخول المواطنين، سيكون الفرق بين الحد الأدنى والحد الأعلى

للدخول من الناحية العملية وبعد حسم الضرائب فى حدود 1 إلى 4 فقط، وهذا سيساهم مساهمة كبيرة فى توزيع الدخل بطريقة عادلة تمكن أفراد المجتمع من إشباع حاجاتهم بدرجات متقاربة.

وفى إمكان الجماهيرية تحقيق العدالة الأمثل لتوزيع الدخل والإشباع الأفضل للحاجات بقدر يمكنها من القضاء على بقايا الاستغلال ومسباته، والتوزيع العادل لعوامل الإنتاج بين أفراد المجتمع، وعدم السماح بنمو الاستهلاك بدرجة أكبر من نمو الإنتاج الحقيقى للمجتمع، وسيدفع المجتمع ذاتياً لزيادة الإنتاج عندما تكون نتيجة ذلك الزيادة الحقيقية فى الاستهلاك وإشباع الحاجات.

الفصل الرابع

مفهوم الاستهلاك في المجتمع
الاشتراكي الجماهيري

حاولنا فى الفصل الأول من هذا البحث شرح أهم توجهات النظرية العالمية الثالثة (الفصل الثانى من الكتاب الأخضر) بخصوص الاستهلاك أى إشباع الحاجات، وتعرضنا فى الفصل الثانى إلى استقصاء وتحليل بعض مفاهيم الاستهلاك فى النظم الاقتصادية التاريخية فى الدول الشيوعية والرأسمالية والنامية، واستنتاج المؤشرات الإيجابية التى لا تتنافى وتوجهات النظرية العالمية الثالثة، كما درسنا فى الفصل الثالث وضع واتجاهات الاستهلاك فى الجماهيرية خلال العقدين الماضيين.

واستنتاجاً لما جاء فى الفصول السابقة سنحاول فى هذا الفصل استخلاص أهم القواعد الأساسية لمفهوم الاستهلاك فى المجتمع الاشتراكى الجماهيرى وكذلك الوسائل الضرورية لتطبيقه فى الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية .

أولاً: أهم القواعد الأساسية لمفهوم الاستهلاك فى المجتمع الاشتراكى الجماهيرى :

1- إن تحرير الحاجات الضرورية من سيطرة الغير أياً كان، والتي تشمل الملبس، الطعام، المسكن، والمركوب، والتي ينبغي امتلاكها من قبل الأفراد وإعطاؤها الأولوية فى الإشباع، يعتبر المنطلق لحرية وسعادة الإنسان ولتحقيق المستوى الأفضل من إشباع الحاجات.

وإن الحرية والسعادة الكاملة والإشباع الكامل للحاجات والتي هى أهم غايات المجتمع الاشتراكى الجديد مرهونة بإمكانية تحويل المجتمع إلى مجتمع إنتاجى بالكامل والوصول إلى مرحلة اختفاء الربح والنقود.

2- تعتبر أطروحة «الذى ينتج هو الذى يستهلك» الركن الأساسى لمفهوم الاستهلاك فى المجتمع الاشتراكى الجماهيرى من حيث تطور الحاجات والقدرة على إشباعها لأن تطور وتنوع الحاجات مرتبط بتطور القدرة على الإنتاج، وإنه فى الإمكان تحديد حاجات المجتمع التي توجه الإنتاج، وتتطلب الإشباع فى أى مرحلة من مراحل تطوره وفقاً لما حققه أو يتوقع تحقيقه من إنتاج، ولا يجوز أن تتحكم أو تسيطر أية جهة سواء كان ذلك حزباً أو حكومة أو مجلساً برلمانياً فى تحديد حاجات المجتمع فذلك يعتبر قيداً على حرية أفراد ذلك المجتمع، بل إن تأثير ذلك سيكون سلبياً على إنتاج بقية أفراد المجتمع التي لم تشترك فى اتخاذ القرار، وإنه من الضروري أن يشارك المجتمع فى اتخاذ القرار الخاص بتحديد حاجاته وأولوياته من تلك الحاجات وإقرار الخطط والبرامج الكفيلة بتحقيق الإشباع منها وهذا لا يتحقق إلا من خلال السلطة الشعبية أى المؤتمرات الشعبية بشرط إعطاء الحرية الكاملة فى إبداء الرأى واتخاذ القرار طبقاً لذلك ودون فرض القرار والتأثير فيه من أية جهة كانت، ويتطلب ذلك تحريض المؤتمرات على استلام السلطة الشعبية الحقيقية وتوعيتها على الأسس السليمة لممارستها.

3- يتطلب تحقيق المستوى الأعلى من الاستهلاك وإشباع الحاجات، أن ينمو الإنتاج بدرجة أكبر من الاستهلاك حتى يمكن استخدام فائض الإنتاج فى إشباع حاجات العجزة والمعتوهين والبلهاء والقصر والغير قادرين على العمل وكذلك فى الاستثمار أى فى توسيع القاعدة الاقتصادية لزيادة الإنتاج، وبالتالي يمكن زيادة الاستهلاك وإشباع الحاجات.

4- إن تحقيق إشباع الحاجات المادية لجميع أفراد المجتمع يتطلب فضلاً عن الزيادة فى الإنتاج، التوزيع العادل للثروة وهذا يتحقق بالوسائل الآتية:

أ - استبدال نظام التعامل بالأجر بنظام الشركاء فى الوحدات الإنتاجية الكبيرة سواء أكانت صناعية أو زراعية، والمملوكة وسائل الإنتاج فيها للمجتمع تطبيقاً لأطروحة «شركاء لا أجراء» لأن العمل مقابل أجر لا يوفر البواعث على الإنتاج، إضافة إلى كونه الوسيلة الرئيسية للاستغلال والاستعباد والتوزيع غير العادل لثروة المجتمع والسماح للنشاط الخاص بحرية القيام بالأنشطة الاقتصادية والإنتاجية والخدمية فى حدود إمكانيات الأسرة ودون ممارسة استغلال واستعباد الغير، وبغرض إشباع الحاجات مع ضمان حرية انتقال القوى العاملة بين مجالات الإنتاج والخدمات المختلفة وفق ضوابط يقرها المجتمع مع الأخذ بالاعتبار القوى الطبيعية للعرض والطلب، وأن يكون الدخل المحقق للمنتجين فى القطاعات الإنتاجية هو الأساس لتحديد الدخول للعاملين الذين يقدمون خدمة عامة والتي ينبغى أن تكون خدمات ضرورية لا يمكن الاستغناء عنها، وإن إشباع الحاجات الذى ينبغى أن يضمه المجتمع للذين يقدمون خدمة عامة أن يتناسب وإنتاج ذلك المجتمع.

ب - عدم السماح للأفراد بالقيام بالأنشطة الاقتصادية غير الإنتاجية

وكذلك الأنشطة التي تبحث عن الربح من أجل الإدخار الزائد عن إشباع الحاجات والتي تعتبر الوسيلة لاستحواذ بعض أفراد المجتمع على النصيب الأكبر من ثروة المجتمع دون المساهمة فى الإنتاج. بنفس القدر المتحصل عليه من الثروة والذي يترتب عليه حرمان بقية أفراد المجتمع من حقهم فيما شاركوا فى إنتاجه، أو فى حقهم الذى منحته لهم الطبيعة الذى ينبغى أن يكون متساوياً بين جميع أفراد المجتمع.

ج - ينبغى عدم استخدام وسائل الدعاية والإعلان فى الترويج واختلاق الحاجات التى تكون غير ضرورية وأن تستخدم فى الترويج لاستهلاك الحاجات الضرورية والانتفاع الأمثل من السلع المتاحة أو ما يعبر عنه بترشيد الاستهلاك، وكذلك الترويج للمفهوم الاستهلاكى الجديد.

5- إن تحقيق كل من الزيادة المرغوبة فى الإنتاج والتوزيع العادل لثروة المجتمع والقضاء على بقايا الاستغلال وتحقيق الغايات الإنسانية للنظرية العالمية الثالثة، يتطلب إضافة إلى ما سبق الإشارة إليه ضرورة البحث فى الأمور الآتية:

- أ - المفهوم التطبقى لنظام الشركاء لا أجراء.
- ب - خلق الإدارة الشعبية ذات الكفاءة العالية سواء فى القطاعات الإنتاجية أو الخدمية.
- ج - المفهوم الجديد للقطاع الخاص والنشاط الخاص للأفراد.
- د - البحث عن أسلوب للتجارة، ونظام للضرائب، وأسس للاستفادة من القوى الطبيعية للعرض والطلب ووسائل لمحاربة التضخم وجنى المال عن طريق المضاربة وبما يتناسب والنظرية العالمية الثالثة.

هذا فضلاً عن البحث عن الأسس والوسائل التى تمكن كل فرد فى المجتمع من الحصول على دخل يتناسب وقدراته الإنتاجية أو ما يقدمه من

خدمة، وسيصبح فى إمكانه إشباع حاجاته وبصورة متقاربة مع بقية أفراد المجتمع وبما يتناسب وتطور المجتمع، كما ستكون النتيجة القضاء على الفقر والحرمان من ناحية ومن ناحية أخرى القضاء على حياة الترف والغنى الفاحش وخلق المجتمع الحر السعيد.

6- استناداً للتجارب الإيجابية للنظم الاقتصادية التاريخية سواء كان ذلك بالدول الشيوعية أو الرأسمالية أو النامية، فإن تحقيق المستوى الأفضل من إشباع الحاجات يتطلب الآتى :

أ- أن تستهدف خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية فضلاً عن النمو الاقتصادى إشباع الحاجات الأساسية بدءاً بالحاجات الضرورية التى حددها الفصل الثانى من الكتاب الأخضر ، وتحديد الحد الأدنى لمستوى المعيشة الذى يمكن تحقيقه فى أى مرحلة ، وبحيث لا تتمكن أى فئة فى المجتمع من إشباع حاجاتها من السلع الكمالية دون تمكن فئات أخرى من إشباع حاجاتها الضرورية .

ب - أن يعمل المجتمع على زيادة مدخراته واستخدامها فى الاستثمار بما يحقق التنمية الاقتصادية المرغوبة، والعمل على تفضى استخدام الموارد الاقتصادية المؤقتة مثل أموال النفط والمواد الأولية المماثلة، وكذلك القروض والمساعدات الأجنبية فى التمويل المباشر للاستهلاك ولو جزئياً، والتى ينبغى أن تستخدم فى الاستثمار أيضاً.

ج - أن يتم التخطيط من أجل أن ينمو نصيب الاستهلاك للشخص الواحد بدرجة أقل من نمو نصيبه فى الناتج المحلى الإجمالى عدا الناتج من النفط والمواد الأولية المماثلة، والتى تعتبر موارد عارضة مؤقتة والتى ينبغى أن تستخدم دائماً فى دفع الإنتاج دون استخدامها فى التمويل المباشر للاستهلاك كما يتطلب الأمر تحقيق النمو فى القطاع الزراعى كلما كان ممكناً، وبما يساوى تطور الاستهلاك وإشباع الحاجات من الغذاء وبلا شك فإن تحقيق

الزيادة فى الأهمية النسبية لنسبة المنتجات الصناعية، الصناعات التحويلية، بالنسبة للنتاج المحلى الإجمالى من أهم العوامل المساعدة والمحقة للمزيد من إشباع الحاجات، أضف إلى ذلك أن النجاح فى بناء الصناعات الأساسية هو الضمان الوحيد على المدى البعيد لتحقيق المستوى المرغوب من الاستهلاك وإشباع الحاجات، وكذلك المحافظة عليه والذى يتطلب إمكانيات كبيرة سواء كانت مادية أو بشرية، ومن هذا المنطلق فإن التكامل الاقتصادى بين الدول الصغيرة يصبح مطلوباً وأن الوحدة العربية تكون ضرورة حتمية فى هذا العالم الذى تسيطر عليه القوة دون غيرها.

وفى جميع الظروف فإن هناك ضرورة بأن تنمو القطاعات الإنتاجية بدرجة أكبر من نمو قطاع الخدمات فى المراحل الأولى لتحول أى مجتمع نحو التقدم، سواء من حيث مساهمتها فى الناتج المحلى الإجمالى أو من حيث نسبة القوى العاملة المستخدمة فيها، وإن السماح بنمو قطاع الخدمات قبل تحقيق النمو فى الأهمية النسبية للقطاعات الإنتاجية وخاصة قطاع الصناعة يعتبر من أهم معوقات القدرة على إشباع الحاجات فى الدول النامية، فذلك يؤدى إلى التسبب والانتكالية، وإلى نمو الاستهلاك بدرجة أكبر من الإنتاج وتحويل المجتمع إلى مجتمع استهلاكى، كما وأنه ستكون النتيجة عدم القدرة على الانتفاع من الامكانيات المتاحة ويصبح مجتمعاً يستهلك كثيراً ويستفيد قليلاً وبالتالي يزداد ارتباطه واعتماده على الدول الأجنبية، وأنه ينبغى السماح بالنمو الأكبر فى قطاع الخدمات وخاصة من حيث القوى العاملة المستخدمة فيها بعد تحقيق التحول وبناء القاعدة الاقتصادية المرغوبة.

وعموماً فإن تحسين مستوى الاستهلاك وإشباع الحاجات، يجب أن لا يكون هدفاً فى حد ذاته وأن يحقق بأية وسيلة كانت، بل ينبغى أن يكون نتيجة لمجهودات التنمية وأن يكون ذلك المستوى الذى يمكن المحافظة عليه.

هـ- تلعب التجارة الخارجية دوراً كبيراً فى تمكين المجتمع من إشباع حاجاته ويتطلب تحقيق المزيد من إشباع الحاجات أن تنمو الواردات من السلع الرأسمالية والوسيلة بدرجة أكبر من نمو واردات السلع الاستهلاكية مع حظر أو فرض ضرائب مانعة على السلع الاستهلاكية غير الضرورية والتي لا تؤدي إلى زيادة الإنتاج، وقد تكون هناك ضرورة لعدم استيراد أو عرض بعض السلع وخاصة الكمالية منها والتي لا تتناسب أسعارها والقوة الشرائية أو بمعنى آخر الإمكانيات والقدرات الإنتاجية لغالبية المجتمع لأن عرض مثل هذه السلع يرفع من الميل الحدي للاستهلاك كما يؤدي إلى إحداث خلل في سلم الأفضليات وهذا يضعف من القدرة على الادخار، بالإضافة إلى عدم القدرة على الحد من الاستهلاك الترفي للفئات المرتفعة الدخل.

ثانياً: وسائل تطبيق مفهوم الاستهلاك فى المجتمع الاشتراكي الجماهيري فى الجماهيرية

لقد قطعت الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية منذ قيام الثورة وخاصة فى السنوات الأخيرة وبعد البدء فى تطبيق النظرية العالمية الثالثة والمتمثلة فى الكتاب الأخضر بفصوله الثلاثة شوطاً كبيراً فى الطريق نحو وضع الأسس للتوزيع العادل لثروة المجتمع، وذلك من خلال القضاء على العوامل المؤدية إلى التوزيع السيء للدخل أى بسيطرة المجتمع على التجارة استيراداً وتوزيعاً، وإلغاء نظام تأجير المساكن وتحقيق مقولة «البيت لسكانه» والزحف على الأنشطة الاقتصادية بقصد إلغاء سيطرة الأفراد على وسائل الإنتاج هذا بالإضافة إلى تصحيح الخلل فى نظام الدخل وذلك بتطبيق قانون عام يضبط دخول العاملين الوطنيين فى الجماهيرية فى مختلف القطاعات بحيث لا يكون التفاوت فى الدخل أكبر من 1 إلى 7 فى أغلب الأحوال، بل أن يكون التفاوت أقل من ذلك بكثير، أثناء التطبيق وبعد حسم الضرائب التصاعدية المعمول بها حالياً.

ويتضح من دراستنا لتطوير الاستهلاك فى الجماهيرية خلال العقدين الماضيين بأن الاستهلاك المتعارف عليه بجملة الاستهلاك العام والخاص لازال يعتمد إلى حد ما على العوائد النفطية، وإن الإستهلاك كان ولا يزال أكبر من الإنتاج الحقيقى للمجتمع وهو الإنتاج المتمثل فى الأنشطة الاقتصادية غير النفطية، وذلك يخالف الأطروحة (الذى ينتج هو الذى يستهلك) والذى ربما كانت نتيجة التسبب والسلبية والاتكالية والبطالة المقنعة بين أفراد المجتمع، وعدم الكفاءة فى الاستهلاك وانخفاض القدرة على الانتفاع من الامكانيات والموارد المتاحة.

وتطبيقاً لهذه الأطروحة ينبغى تنفيذ استراتيجية تستهدف فى المرحلة الأولى تحقيق التساوى بين الاستهلاك والإنتاج الحقيقى للمجتمع، وإنماء الإنتاج الحقيقى للمجتمع بدرجة أكبر من الاستهلاك مع استمرار ذلك فى المرحلة الثانية، لتحقيق التحرر من سيطرة قطاع النفط وبناء اقتصاد ينمو ويتطور ذاتياً قادر على تحقيق غايات المجتمع فى مجال الاستهلاك، وفيما يلى أهم الوسائل التى يمكن أن تساعد فى إعداد الإطار العام لهذه الاستراتيجية:

1 - التخفيض التدريجى للاستخدام المباشر للعوائد النفطية وكذلك فى استخدام الموارد المتحصل عليها مقابل الخدمات والضرائب المفروضة على العوائد النفطية المستخدمة فى التحويل فى تمويل الميزانية الإدارية والإنفاق على الاستهلاك العام، وأن يتم تمويل ذلك من الضرائب المفروضة على الدخول أو على السلع الاستهلاكية أو تلك المفروضة على الخدمات المقدمة للمجتمع أى أن تمويل الميزانية الإدارية من الموارد التى يمكن الحصول عليها من الإنتاج الحقيقى للمجتمع، وبذلك يمكن تحقيق مستوى المعيشة الذى يمكن المحافظة عليه فى حال تعرض الطلب على النفط لأية مخاطر محتملة.

2 - لضمان استخدام العوائد النفطية فى تمويل برنامج التحويل فقط ينبغى العمل على تحقيق التساوى بين قيمة الاستثمار والواردات من السلع

والخدمات مقابل الصادرات من النفط الخام وذلك من خلال زيادة حجم الاستثمار والإنتاج المحلي للسلع والخدمات، أو تقليص الواردات من السلع والخدمات وخاصة السلع الاستهلاكية الكمالية وغير الضرورية ولو أدى ذلك إلى التخفيض المؤقت للاستهلاك، وقد يكون من المصلحة العامة الالغاء التدريجي لدعم السلع المستوردة وتعويض ذوى الدخل المحدود عن ذلك الدعم، وكذلك تقليص استيراد القوى العاملة الأجنبية غير الضرورية والعمل فى نفس الوقت على زيادة وتنويع الصادرات وخاصة من السلع المصنعة، حتى يكون فى الإمكان الحصول على العملات الصعبة الضرورية لاستيراد السلع الرأسمالية والوسيلة لضمان استمرار برنامج التحول والنشاط الاقتصادى العام فى حالة تقليص قطاع النفط.

3- لتحقيق مستهدفات الاستراتيجية المنوه عنها يلزم الآتى :

أ - تحقيق النمو الفعلى فى القطاعات الإنتاجية وخاصة قطاعى الزراعة والصناعة بدرجة أكبر من النمو فى قطاع الخدمات وكذلك الاستهلاك.

ب - إعادة النظر فى قطاع الخدمات فى اتجاه تقليصه وزيادة فعاليته أو على الأقل إيقاف نموه من حيث الكم وتفرص الضرورة ، الإسراع فى تجييش المدن وتقليص الجيش النظامى وخلق الإدارة الذاتية وذات الكفاءة العالية فى المدارس والمعاهد والجامعات وإعطاء الأولوية لتدريب وتأهيل القوى العاملة، وتطوير نظم الخدمات فهذا سيؤدى إلى توفر القوى العاملة المطلوبة لتطوير القطاعات الإنتاجية وتحويل المجتمع الاستهلاكى إلى مجتمع إنتاجى خاصة وإن نسبة كبيرة من القوى العاملة فى قطاع الخدمات قد تكون فى حالة بطالة مقنعة ولا تقوم بأى نشاط اقتصادى إنتاجى، أى أنها تساهم فى الاستهلاك دون المشاركة فى الإنتاج ومن الضرورى فى هذه المرحلة من التحول أن تكون

نسبة القوى العاملة فى قطاع الإنتاج أكبر من نسبتها فى قطاع الخدمات بعد التمكين من بناء القاعدة الإنتاجية المطلوبة .

ج - الاهتمام بتطوير الإدارة الشعبية التى من مسؤوليتها تمكين المجتمع من الإحاطة وتطبيق المعارف العلمية والتقنية، وتأسيس أفراد المجتمع على النشاط الاقتصادى الإنتاجى وسواء كان ذلك بقطاع الإنتاج أو الخدمات، مع ضرورة تحقيق المساهمة الفعلية للقوى العاملة فى الجماهيرية فى تنفيذ مشاريع خطط التحول الاقتصادى والاجتماعى، وأيضاً فى إدارتها وتشغيلها بعد الانتهاء من مرحلة التنفيذ، كما ينبغى تأسيس أفراد المجتمع على الأنماط المرغوبة للاستهلاك وفقاً لهذا المفهوم، ومن خلال الترشيد باستخدام جميع الوسائل التعليمية والإعلامية، وإن هذا سيؤدى إلى الزيادة فى الإنتاج الحقيقى للمجتمع وفى نفس الوقت تحقيق أكبر إشباع أو انتفاع من الإمكانيات المتاحة.

وينبغى أن لا نغفل بأن استثناء التسبب، والإهمال والالتكالية وعدم القيام بالواجب، فى أى قطاع من قطاعات الاقتصاد سيؤدى إلى انتشار هذا المرض الخبيث إلى القطاعات الأخرى أى إلى المجتمع بأكمله، ويصبح من الصعب عليه تحقيق التطور المنشود لكل من الإنتاج والاستهلاك.

الهوامش

- (1) Lerner A. & ETAL:
The Economics of Efficiency and Growth.
Ballinger Publishing CO., Cambridge .
MASS, 1975 P. 51, 147, 180.
- (2) MC. Douga L. & Dermburg:
Macro Economies, Mc Graw Hill.
1963, P. 76.
- (3) Keynes : the General theory. 1960, P. 97.
- (4) Samuelson P. A:
Economics. Mc Graw Hill.
1973, P. 24, 809, 880.
- (5) RAO. U. K. R. U:
Investment income and the Multipilcation in Under Developed Country, Cited from
ref. No 21, P. 216.

- (6) Holesvsky, V:
Economic Systems, Analysis and comparison Mc Graw Hill, 1977 P. 269, 424, 425.
- (7) ELHAQ. M.:
the poverty curtain.
Colombia Un. Press, New York, 1976 P. 35, 40.
- (8) Soyigh. Y:
the economies of the arab World
St. Martin Press, New York, 1978 p. 309
- (9) The World Bank , World development.
August 1979 p. 4,44
- (10) Statistical Year Book of Poland.
Warsaw, 1974, p. 69
- (11) Palough, T:
The Economies of Poverty. International Arts and Sciences Press, Inc White Plains, New York 1974 p. 123.
- (12) Pasharodes. P:
Income Distribution. The Structure of Consumer Expenditure and Development Policy. World develop. Studies 16:2 1980.
- (13) FAO/WHO:
Food and Nutrition Strategies in National Development. FAO, Food and Nutrition Series No. 5, 1976, p. 11.
- (14) ILO:
Employment Growth and Basic Needs
A one World Problem.
Report of the Director General of International Labour Organization. Geneva, 1970.

(15) البنك الدولي .

تلبية الاحتياجات الأساسية / عرض شامل .

سلسلة « الفقر » والاحتياجات الأساسية سبتمبر 1980 م .

(16) أحمد أبو إسماعيل :

أصول الاقتصاد ، دار النهضة العربية / 1965 / ص 5 / 6 / 8 / 28 / 29 / 294 .

(17) محمود محمد شريف :

علم الاقتصاد دار المطبوعات الجديدة / 1971 م / ص 163 .

(18) صالح الميهوب :

مفهوم وأهمية الإنتاج في المجتمع الجماهيري .

الزحف الأخضر 1981/12/21 م .

(19) رجب أبو دبوس :

- الحاجة والحرية / الندوة العالمية حول الكتاب الأخضر .
الجزء الثاني / بنغازى 1979 م .
- (20) صلاح الدين نامق :
النظم الاقتصادية المعاصرة
دار المعارف بمصر ، 1969 ص 64 / 62 / 260 .
- (21) عادل عبد المهدي :
الدراسات الاقتصادية الاستراتيجية .
التضخم العالمى والتخلف الاقتصادى / معهد الإنماء العربى 1978 م / ص 215 .
- (22) جوان روبنسون / جوان تيوبل :
مقدمة فى علم الاقتصاد / تعريب فاضل مهدي / محمود عبد الفضيل دار الطليعة /
بيروت 1980 م .
ص 42 / 263 ، 357 ، 370 ، 414 ، 422 ، 285 ، 412 .
- (23) فيلشينسكى / علم الاقتصاد الاشتراكى :
ترجمة محمد صقر / دار التقدم العربى / 1973 ، ص 87 / 89 .
- (24) ن . ب . شهيليوف - التنمية الاقتصادية فى العالم الثالث .
ترجمة ميطنانوس حبيب ، وشوكت مرسى - دار التقدم العربى ، 1974 م ص 61 ، 62 .
- (25) محمد زكى شافعى - التنمية الاقتصادية دار النهضة العربية 1975 م ص 78 .
- (26) معهد الإنماء العربى - نشرة الدراسات الاستراتيجية العدد (7) 1981 م ص 16 .
- (27) محمود عبد الفضيل - الاقتصاد المصرى بين التخطيط المركزى والانفتاح
الاقتصادى - معهد الإنماء العربى ، 1980 ص 141 ، 88 .
- (28) عمر محى الدين التخلف والتنمية ، دار النهضة العربية / بيروت ، 1975 م ص 88 ،
141 .
- (29) محمد شوقى الفنجرى - المدخل إلى الاقتصاد الإسلامى - دار النهضة العربية
القاهرة ، 1952 م ص 19 .
- (30) الطاهر الهادى الجهمى - أثر البترول على الدخل القومى فى ليبيا - مكتبة
بنغازى ، 1969 م .
- (31) أمانة التخطيط - الحسابات القومية 1962 - 1971 م .
أكتوبر 1972 م .
- (32) أمانة التخطيط - الإطار والخطوط العريضة الأولية لاستراتيجية خطة التحول
الاقتصادى والاجتماعى 1981 - 1985 م يناير 1980 م .

« جدول 2 »

درجة نمو بعض مكونات الناتج المحلي الإجمالي أو الناتج الصافي للمواد

البلد	الفترة	الناتج المحلي الإجمالي		الاستهلاك العام	الاستهلاك الخاص	جملته الاستثمار	الزراعة	المنتجات الصناعية
		لجميع السكان	للفرد					
أ - الدول النامية والرأسمالية								
باكستان	1960 - 69	5,2	2,5	6,6	5	4,4	5	8,7
	1970 - 77	3,6	0,9	1,9	4,6	7,4	2,1	2,3
كولومبيا	1960 - 70	5,1	2,1	5,5	5,5	4,5	3,4	5,7
	1970 - 75	1,5	3,5	3,9	8,1	2,9	5,4	5,3
كوريا الجنوبية	1960 - 70	8,6	5,7	5,5	6,9	23,6	4,4	17,6
	1970 - 77	9,9	8	8,3	7,2	12,2	4,4	18,3
الجمهورية	1962 - 70	23,8	19	27,1	11,5	14	2,3	10,4
	1970 - 77	17,5	12,8	22,9	10,6	16,5	4,8	12,8
إيطاليا	1960 - 70	5,6	4,6	3,9	5,8	4	2,7	7,3
	1970 - 76	3	2,2	3,3	2,8	0,1	0,8	3,6
اليابان	1960 - 70	10,9	9,4	6	9,1	14,1		
	1970 - 76	5,1	3,8	5,3	5,9	3,1	2,7	7,3
ألمانيا الاتحادية	1960 - 70	4,4	3,3	4,1	4,6	3,9	3,5	5,4
	1970 - 77	2,4	2,3	4,2	2,8	0,7	1,4	2

المصدر : المجموعة الإحصائية للأمم المتحدة 1978 م .

البلد	الفترة	الناتج المحلي الإجمالي		الاستهلاك العام	الاستهلاك الخاص	جملة الاستثمار	الزراعة	المنتجات الصناعية
		لجميع السكان	للفرد					
ب - الدول الاشتراكية هنغاريا	70 - 1960	5,4	5,1	4,6	4,5	8,5	1,1	13
	77 - 1970	6,22	5,7	4,6	4,3	5,4	1,6	13,7
بولندا	70 - 1960	6,2	5,1	5	5	9,3	0,6	8,3
	77 - 1970	8,8	7,8	8,6	8,6	10,8	0,1	10,5
تشيكوسلوفاكيا	70 - 1960	4,2	2,6	4,6	4,5	2,4	1,3	4,5
	77 - 1970	5,2	5,4	4,7	4,7	4,3	1,1	5,8
ألمانيا الديمقراطية	70 - 1960	4,3	4,4	3,4	3,3	8,6	2,0	5,2
	77 - 1970	5,1	5,4	5,1	4,1	4,6	1,2	5,8

« جدول 3 »

نسبة المنتجات الصناعية إلى جملة الاستهلاك والاستهلاك الخاص
والعلاقة بعدد مرات مضاعفة دخل الفرد (بأسعار الجارية)

البلد	السنة	نسبة المنتجات الصناعية إلى جملة الاستهلاك	نسبة المنتجات الصناعية إلى الاستهلاك الخاص	عدد مرات مضاعفة الدخل الفردى*
باكستان	1960	13,2	14	2,5
	1976	15,7	17,9	
مصر	1960	23,2	29,4	2,6
	1975	20,7	27,8	
كوريا	1960	14	16,4	6,3
	1977	32,5	48,5	
الجمهورية السعودية	1963	7,2	8,9	
	1977	4,3	10,7	16
الكويت	1963	17,7	26,6	
	1976	10,8	30,7	19
إيطاليا	1963	9,7	14,2	23
	1975	14,7	27,7	4,4
اليابان	1960	40,7	51,5	
	1976	44,8	54,6	
ألمانيا الاتحادية	1960	48,5	57,8	
	1976	44,1	51,7	11
الولايات المتحدة	1960	57,1	70,1	
	1977	50	67,8	6,3
	1960	35,8	45,3	3
	1977	29	47	

المصدر : إعداد الباحث من الجدول رقم (6)* إعداد الباحث من المجموعة الإحصائية
للأمم المتحدة 1978 م .

«جدول 4»

توزيع إجمالي الناتج المحلي والقوى العاملة بالمائة/ بين الأنشطة الاقتصادية المختلفة فى عدد من بلدان العالم⁽¹⁾

أ - توزيع إجمالي الناتج المحلي . ب - توزيع القوى العاملة .

البلد	الزراعة 1978/ 1960	الصناعة 60 م / 78 م	المنتجات الصناعية 60 م / 78 م	الخدمات 1978/ 1960 م
تشاد	55 52	12 13	5 8	33 35
تونس	95 86	2 6	8 12	3 8
كوريا الجنوبية	24 18	18 30	8 12	58 52
الجزائر	56 45	18 24	10 12	26 31
الجمهورية	40 24	19 36	10 12	41 40
السعودية	66 41	9 37	10 12	22 22
هنغاريا	31 8	32 56	10 12	46 36
بولندا	67 30	12 25	9 9	21 45
تشيكوسلوفاكيا	14 2	9 71	9 9	77 27
الاتحاد السوفيتي	53 21	17 27	8 5	30 52
اليابان	71 62	20 13	8 5	19 25
إيطاليا	71 62	10 13	59 59	19 25
ألمانيا الاتحادية	24 15	69 59	59 59	7 26
الولايات المتحدة	38 18	35 55	47 47	7 26
فرنسا	26 16	57 64	47 47	17 20
كندا	48 32	29 39	63 63	23 28
أستراليا	16 9	73 72	52 52	11 19
النرويج	26 12	46 50	52 52	28 38
الدانمارك	21 17	62 52	40 38	17 21
السويد	42 17	29 47	31 31	29 36
ألمانيا الغربية	13 7	41 42	34 29	46 51
الولايات المتحدة	31 13	40 48	34 29	29 39
ألمانيا الشرقية	13 5	40 42	40 38	43 55
الاتحاد السوفيتي	31 13	40 48	40 38	37 48
ألمانيا الغربية	6 3	53 48	29 24	41 49
الولايات المتحدة	14 4	48 48	29 24	38 38
ألمانيا الغربية	4 3	38 34	29 24	58 63
ألمانيا الغربية	7 3	36 33	29 24	57 65

(1) يغطي القطاع الزراعى، الزراعة والغابات وصيد الأسماك، ويتضمن القطاع الصناعى التعدين، والصناعة التحويلية والبناء والكهرباء والماء والغاز، أما جميع الفروع الأخرى من النشاط الاقتصادى فتعتبر خدمات.

المصدر: البنك الدولى، تقرير عن التنمية فى العالم 1980 م.

« جدول 5 »

توزيع القوى العاملة المتنقلة من الزراعة إلى قطاعى الصناعة والخدمات ومدى الزيادة أو النقصان فى نصيب المنتجات الصناعية ومضاعفة دخل الفرد خلال الفترة 1978/1960 م

البلد	الزراعة	الصناعة	الخدمات	الزيادة أو النقصان فى نصيب المنتجات الصناعية فى الناتج المحلى الإجمالى	مضاعفة دخل الفرد بالأسعار الجارية 1978 - 1963 *
تشاد	- 9	4	5	3	2
تونس	- 11	6	5	4	5
كوريا الجنوبية	- 25	28	- 3	12	8
الجزائر	- 37	13	24	2	5
الجماهيرية	- 32	10	22	- 6	45
السعودية	- 9	3	6	- 3	27
هنغاريا	- 20	20			
بولندا	- 16	10	66		
الاتحاد السوفيتى	- 25	18	7		
تشيكوسلوفاكيا	- 14	4	10		
إيطاليا	18	8	10		5,6
اليابان	- 19	8	11	- 5	16
ألمانيا الاتحادية	- 10	(0)	10	- 2	7,2
الولايات المتحدة	- 5	- 3	8	- 4	3,4

المصدر : إعداد الباحث من الجدول (4) .

تم الحصول على قيمة دخل الفرد لعام 1978 م من المجموعة الإحصائية للأمم المتحدة 1978 م ، ومن البنك الدولى / تقرير التنمية فى العالم 1980 بالنسبة لعام 1978 م .
الفترة 1978/63 م .

« جدول 6 »

نصيب الاستهلاك والمنتجات الصناعية في
الناتج المحلي الإجمالي بالمائة

البلد	السنة	جملة الاستهلاك	الاستهلاك الخاص	المنتجات الصناعية
الباكستان	1960	91	85	12
	1976	89	78	14
مصر	1960	86	68	20
	1975	82	61	17
كوريا الجنوبية	1960	100	85	14
	1977	83	62	27
الجمهورية	1963	69	56	5
	1977	49	28	3
السعودية	1963	45	30	8
	1976	37	13	4
الكويت	1963	41	28	4
	1975	34	18	5
إيطاليا	1960	76	64	31
	1976	78	64	35
اليابان	1960	68	57	33
	1976	68	78	30
ألمانيا الاتحادية	1960	70	57	40
	1977	76	56	38
الولايات المتحدة	1960	81	64	39
	1977	83	65	24

المصدر : المجموعة الإحصائية للأمم المتحدة سنة 1978 م .

« جدول 7 »

بعض مؤشرات التطور الاجتماعي
في الدول ذات الظروف الاقتصادية والاجتماعية الواحدة

العمر المرتقب عند الولادة 1978 - 1960	نسبة الوفيات عند الأطفال من سنة إلى أربع سنوات 1978 - 1960	المجموع اليومي للسعرات الحرارية للفرد من الاحتياجات الصحية %1977	إجمالي الناتج القومي للفرد دولار أمريكي 1978	
50 42	20 30	91 2, 52	200	دول ذات دخل منخفض
61 54	18 18	108 2,590	1250	دول ذات دخل متوسط
53 45	16 29	115 2,963	3,340	الدول المصدرة للبنترول
55 47	17 30	126 2,185	6,910	الجمهورية
74 69	1 1	131 3,377	8,70	الدول الصناعية
70 58	1 10	114 2,752	1,190	الدول الاشتراكية

المصدر : البنك الدولي ، تقرير عن التنمية في العالم ، اغسطس 1980 م .

« جدول 8 »

تطور الاستهلاك وبعض مكونات الناتج المحلي الإجمالي في الجماهيرية
بالأسعار الجارية (مليون دينار)

معدل النمو السنوي 1980 - 1969	معدل النمو السنوي 1969 - 1962	*1980	1969	1962	
18,9	29,4	1254	1223	155,5	الناتج المحلي الإجمالي
					ناتج أنشطة الاقتصاد
21,5	15,3	3138	368,5	117,9	غير النفطية
20	17	4280	574,8	163,3	جملة الاستهلاك
17,6	22	1930	323,7	66	الاستثمار (1)
					الصادرات من
19,4	36,4	5554	787,3	63	السلع والخدمات
					الواردات من السلع
21,9	17	3690	419,2	119,9	والخدمات

* تقديري .

المصدر : أمانة التخطيط ، الحسابات القومية ، 1962 - 1971 م ، 1972 م .
أمانة التخطيط ، الإطار والخطوط العربية الأولية لاستراتيجية خطة التحول الاقتصادي
والاجتماعي 1981 - 1985 م ، 1980 م .

(1) الاستثمار - التكوين الرأسمالي الثابت + المخزون .

« جدول 9 »

الإنفاق على الناتج المحلي الإجمالي والعلاقة بين ناتج الأنشطة الاقتصادية
غير النفطية والاستهلاك
وكذلك بين الاستثمار والواردات من السلع والخدمات

(بالأسعار الجارية مليون دينار)

سنة	الناتج المحلي الإجمالي 1	الأنشطة الاقتصادية غير النفطية 2	جملة الاستهلاك 3	الاستثمار 4	الصادرات من السلع والخدمات 5	الواردات من السلع والخدمات 6	نسبة 2 إلى 3	نسبة 4 إلى 6
1962	155,5	117,9	163,3	66	63	119,9	72,2	55
1969	1223	368,3	574,8	323,7	787,3	419,2	64	77,2
1975	3780	1818,8	2237,8	1154,7	2053,2	1665,7	81,3	69,3
*1980	8254	31,38	4280	1930	5554	3690	73,3	52,3
	8154	4353	5430	2740	4551	4685	80	58,4
1985 ب	8971	4637	5804	2910	5056	4790	80	61

* تقديري .

المصدر : أمانة التخطيط . الحسابات القومية 1962 - 1971 .

أمانة التخطيط . الحسابات القومية 1971 - 1978 .

أمانة التخطيط . الإطار والخطوط العريضة الأولية لاستراتيجية خطة التحول الاقتصادي والاجتماعي 1981 - 1985 .

« جدول 10 »

مساهمة العوائد النفطية فى الإيرادات والمصروفات الفعلية للميزانية
الإدارية

(بملايين الدينانير)

	1975	1974	1973	73/72	72/71	71/70	70/69	69/68	68/67
782,1	422,1	234,1	253,7	246,1	270,2	187,4	190,4	249,5	الإيرادات الفعلية
573,2	432,0	234,5	263,9	230,1	176,6	158,8	126,0	166,4	المصروفات الفعلية
									مخصصات الميزانية الإدارية من الموارد النفطية
331,3	195,1	106,2	164,8	156,4	191,0	106,8	118,9	191,0	
42,4	46,2	45,4	65	63,6	70,1	57	62,5	76,6	نسبة $\frac{3}{1}$ %
57,8	45,2	45,3	62,5	68	108,2	63,3	94,4	114,8	نسبة $\frac{3}{2}$ %

* ستة أشهر فقط .

المصدر : النشرة الاقتصادية عن إدارة البحوث والإحصاء بمصرف ليبيا المركزى إبريل
يونيه 1979 م .

« جدول 11 »

العلاقة بين تطور الناتج المحلي الإجمالي لقطاعي
الزراعة والصناعات التحويلية وتطور الإنفاق الجارى
على الخدمات العامة للدولة والدفاع والتعليم والصحة

(بالأسعار الجارية (مليون دينار لیبى)

البنود	1965 م	1969 م	1978 م	معدلات النمو السنوية 69/65 م	معدلات النمو السنوية 1978/69 م
الزراعة	25,2	37,4	114,1	8,2	11,8
الصناعات التحويلية	12,6	20,8	148,7	10,5	21,7
جملة الإنفاق الاستهلاكى	250,1	696,4	3342,2	24,4	19,2
الإنفاق الاستهلاكى الخاص	188,8	376,4	1651,1	14,8	15,9
الخدمات العامة للدولة والدفاع	32,4	122,2	1201,5	30,4	25,7
التعليم	19,4	37,1	210,5	13,7	22,7
الصحة	5	13,2	121,7	21,4	24,9

المصدر : أمانة التخطيط ، الحسابات القومية 1971/1962 .

أمانة التخطيط ، الحسابات القومية 1978/1971 .

« جدول 12 »

1980 بأسعارها 1979	1975 بأسعارها 1975	
		هيكل الناتج المحلي الإجمالي
1,7	2,3	الزراعة
12	14,7	الصناعة
23,1	29,7	الخدمات
38	46,7	القطاعات غير النفطية
62	53,3	النفط والغاز الطبيعي
		هيكل الاستعمالات المحلية للموارد
33,6	30,8	الاستهلاك العام
33,5	35,2	الاستهلاك الخاص
67,1	66	جملة الاستهلاك

* المصدر : أمانة التخطيط . الإطار والخطوط العريضة الأولية لاستراتيجية خطة التحول الاقتصادي والاجتماعي 1981/1985 يناير 1980 م .

« جدول 13 »

توزيع القوى العاملة لبيين وغير لبيين حسب النشاط الاقتصادي 1978 م
(ألف عامل)

	لييون العدد	النسبة %	غير لييون العدد	النسبة %	الجملة العدد	النسبة %
الزراعة والغابات وصيد الأسماك	119,1	22,8	28,8	13	147,9	20,4
الصناعة	96,8	18,6	151,1	60	2486,2	34,3
الصناعات التحويلية	29,4	5,6	18	7,1	74,4	6,5
الخدمات	304,5	59	72,4	78,7	376,9	52,1
المجموع	520,4	100	252,3	100	722,7	100

* المصدر : أمانة اللجنة الشعبية العامة للتخطيط ، الحسابات القومية 1971 / 1978 م .

« جدول 14 »
تطور واردات السلع فى الجماهيرية

بالأسعار الجارية (مليون دينار لىبى)

السلعة ⁽¹⁾	1964	1969	1979	معدل النمو السنوى 64 م / 1969 م	معدل النمو السنوى 69 م / 1979 م
1 - مواد غذائية	14,8	21,3	212,2	13,3	19,1
2 - سلع استهلاكية	19,2	55,99	348,2	19,6	8,1
3 - سلع وسيطة	29,2	93,1	575,0	15,5	18,1
4 - سلع رأسمالية	30,6	60,6	436,4	12,1	19,7
المجموع	103,8	103,99	1571,9	15,1	18,6

المصدر : اللجنة الشعبية العامة للتخطيط ، إحصائيات التجارة الخارجية .

(1) Coods Classification, According to U . N . Dep . of Economic et Social Affair .

Statistical Office . Statisical Paper .

Series , No 53 . Review , 1 .

Classification by Brood Economic Categories

New York . 1976 .

(1) تصنيف السلع : طبقاً للورقة الإحصائية ، رقم 53 تعديل رقم 1 ، إدارة التنمية الاقتصادية والاجتماعية للأمم المتحدة ، نيويورك 1976 م .

« جدول 15 »

تطور الإنتاج المحلي والواردات من المواد الغذائية الرئيسية

(بالطن)

سنة		القمح***	زيت الزيتون	اللحوم	حليب الأبقار
1964	الإنتاج الواردات المجموع نسبة الإنتاج المحلي	28000 148670,2 176675,2 % 15,9	*11313,5 5153,9 16467,4 % 68,7	20450 1868,8 22318,8 % 91,6	10756 20155,6 30911,6 % 34,0
1969	الإنتاج الواردات المجموع نسبة الإنتاج المحلي	78421 214206,8 292627,8 % 26,8	15158,5 ***3363,6 18522,1 % 81,8	38461 17589,5 56050,5 % 68,6	11775 54575,2 66350,2 % 17,8
1978	الإنتاج الواردات المجموع نسبة الإنتاج المحلي	75134 540818 615972 % 12,2	27286 36742 64128 % 42,6	79383 72903,6 152286,6 % 52,1	86900 95457,1 182357,1 % 47,7

* متوسط الإنتاج 1965/1964 م .

** متوسط إنتاج 1969/1968 م .

*** لقد تم تحويل الدقيق المستورد إلى قمح باستخدام نسبة استخلاص 70% ،
وتحويل السميد إلى قمح باستخدام نسبة استخلاص 75% .

المصدر : أمانة الزراعة ، إحصائيات الإنتاج الزراعي ، 1974 - 1971 م .

أمانة الزراعة ، إحصائيات الإنتاج الزراعي ، 1974 - 1978 م .

أمانة التخطيط ، مصلحة الإحصاء والتعداد ، إحصائيات التجارة الخارجية .

« جدول 16 »
قيمة واردات بعض السلع الغذائية ونسبتها إلى إجمالي الواردات
بالأسعار الجارية - القيمة (ألف دينار)

السلمة	1961	%	1964	%	1969	%	1973	%	1979	%
1- الأغذية الأساسية والمدعمة	4827,2	9	8723,4	8,3	12292,2	5,1	44246	8,2	25080	4,1
2- أغذية البروتين وأغذية الأطفال	1051,2 ^{1/}	2	2121,8	2	11434,5	4,7	27696	5,1	93144	5,9
3- مجموع 1 - 2	5878,5	11	10845,5	10,3	23726,6	9,8	71942	3,3	158224	10
4- بقية الأغذية	2501,4	4,7	5331,4	5,1	7940,2	3,3	24407	4,5	104950,4	6,7
5- مجموع الأغذية	8380	15,7	16137	5,4	31667	13,1	96349	7,8	263175	16,7
6- إجمالي الواردات من السلع	53274	100	104379	100	2413,1	100	540,000	100	1572417,6	100

المصدر : أمانة التخطيط : إحصائيات التجارة الخارجية .

- (1) الأغذية الأساسية المدعمة تشمل : القمح وستجانه الأرز ، زيت الزيتون ، السكر ، الشاي ، البن ، الطماطم .
- (2) أغذية البروتين وأغذية الأطفال تشمل : البقوليات الجافة ، أغذية الأطفال : اللحوم والأسماك ، والألبان ومستجاتها .
- (3) بقية الأغذية تشمل الأغذية ما عدا المذكورة في الفقرتين 1 - 2 .

« جدول 17 »

المتاح للاستهلاك للفرد من السعرات الحرارية والبروتينات والدهون

الدولة	السعرات		البروتين		البروتين الحيواني		الدهون	
	77 - 75	63 - 61	77 - 75	63 - 61	77 - 75	63 - 61	77 - 75	63 - 61
تشاد	1793	2224	58,2	78,6	12,7	13,8	21,1	55,8
تونس	2657	1964	72,5	50,3	16,2	9,8	30,8	51,7
مصر	2716	2577	74,4	73,2	11,1	10,0	48,7	41,3
كوريا الجنوبية	2682	2082	73,0	52,3	14,5	,3	26,5	14,1
السعودية	2472	2153	65,0	54,3	19,8	8,5	45,5	32,8
الجمهورية	2980	1788	75,8	45,7	24,3	9,4	83,7	33,7
هنغاريا	3494	3243	90,9	82,7	45,0	32,8	132,9	110,4
بولندا	3647	3234	100,4	97,5	60,5	44,7	128,0	179,3
يوغسلافيا	3469	3131	100,4	92,0	34,3	22,1	93,4	66,7
إيطاليا	3462	3027	98,2	83,1	44,7	29,2	122,3	88,8
السويد	3168	3159	92,4	87,4	61,8	54,5	139,7	138,3
اليابان	2847	2517	86,5	72,3	41,8	24,8	72,3	37,9
أمريكا	3537	3334	106,2	101,2	72,7	68,0	163,8	53,1

المصدر : الكتاب السنوى لإحصائيات الإنتاج لمنظمة الأغذية والزراعة 1978/1977 م .

« جدول 18 »

الأرقام القياسية والنمو الحقيقي لكل من نفقة المعيشة والاستهلاك الخاص والحد الأدنى للدخول ومرتب موظف الدرجة الرابعة بالخدمة العامة

(الرقم القياسي) (1970 = 100)

النمو الحقيقي م 1978 / 1970	الأرقام القياسية م 1978 1970		
7,6	193	100	نفقة المعيشة
			الإنفاق الاستهلاكي الخاص
13	417,4	100	لجميع السكان
			الإنفاق الاستهلاكي
7,8	364	1000	الخاص للفرد
3 -	150	100	الحد الأدنى للدخول
			مرتب الدرجة الرابعة
4 -	137,5	100	بالخدمة العامة

* مرتب الدرجة الرابعة بالخدمة العامة يقابلها الدرجة السابعة بالقانون رقم 15 لعام

1981 م .

المصدر :

(1) - أمانة التخطيط الرقم القياسي لنفقة المعيشة بمدينة طرابلس .

2 - 3 أمانة التخطيط الحسابات القومية .

4 - القرارات الصادرة تنفيذاً لقانون العمل رقم 58 لسنة 1970 م .

5 - قانون الخدمة المدنية رقم 19 لسنة 1964 والقرارات المنفذة له .

مكتبة الدكتور محمد

المحتويات

5	الإهداء
7	مقدمة
	- الفصل الأول :
	توجيهات الاستهلاك فى النظرية العالمية الثالثة
11	(الفصل الثانى من الكتاب الأخضر)
	- الفصل الثانى :
31	خصائص الاستهلاك فى النظم الاقتصادية التاريخية
	- الفصل الثالث :
61	الاستهلاك فى الجماهيرية
	- الفصل الرابع :
79	مفهوم الاستهلاك فى المجتمع الاشتراكى الجماهيرى

هذا الكتيب محاولة
متواضعة لمفهوم عملي
للاستهلاك في المجتمع
الاشتراكي الجماهيري
أساسه بعض توجهات
الفصل الثاني من الكتاب
الأخضر. والتجارب
الإيجابية للنظم
الاقتصادية التاريخية والتي
تحقق الزيادة في الانتاج
والتوزيع العادل للثروة
وبالتالي الاشباع الأفضل
لحاجات الانسان.

وقد شارك الباحث
بهذا البحث في ندوة
جامعة الفاتح حول
الكتاب الأخضر. يسر
المركز العالمي أن ينشره في
هذا الكتاب ليكون في
متناول الباحثين
والدارسين والنقاد
والمهتمين بالفكر
الجماهيري. وهذه المحاولة
لبست هي النهائية
ولكنها بداية لمحاولات
أخرى ستمكثنا من
تحديد المفهوم العملي
للاستهلاك.